Abhat Journal, Volume. 17, Issue. 2, September 2025

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

Doi : http://doi.org/10.37375/aj.v17i2.3502

دور إدارة المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الخارجية
(دراسة ميدانية على المنطقة الحرة سرت)

د. سعد ابريك السنوسي ابورميله
أستاذ مساعد بقسم إدارة الاعمال/كلية الاقتصاد/ جامعة سرت– ليبيا
abormila@su.edu.ly

الملخص:

تناولت هذه الدراسة دور إدارة المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الخارجية بالتطبيق على المنطقة الحرة سرت، حيث تُعدّ المناطق الحرة إحدى أهم الوسائل لجذب الاستثمارات الخارجية لِمَا تقدمه من تسهيلات وامتيازات للمستثمرين، وتدفع بعجلة التنمية في كافة المجالات للبلد المضيف، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان أداة رئيسة في تجميع البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة، وأُستخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ارتفاع مستوى تأييد الإدارة العليا للنهوض بالمنطقة الحرة، وبيّنت النتائج أيضاً وجود مناخ تنظيمي إيجابي، وأظهرت بعض اللوائح والقوانين أقوى علاقة ارتباط معنوية في جذب الاستثمار الخارجي، واتضح أنّ هناك ضعف في مشاركة العاملين في الدورات التدريبية، وهو ما يحد من قدرتهم على تهيئة بيئة استثمارية متطورة. وأهم ما أوصت به الدراسة: أنّه يجب تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالمناطق الحرة، وضمان وضوحها واتساقها لِمَا لها من أهمية في جذب المستثمرين، والاهتمام بتطوير المناخ التنظيمي الداخلي بتعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين، كذلك يجب إعادة صياغة الخطط الاستراتيجية للمنطقة الحرة لتكون أكثر ارتباطًا بالأسواق العالمية وتغيراتها.

الكلمات المفتاحية:

المنطقة الحرة، الاستثمار الخارجي، جذب، سرت، المناخ التنظيمي.

معلومات النشر:
تاريخ الاستلام: 2025/04/24
تاريخ القبـــول: 2025/07/06
تاريخ النشـــر: 2025/09/01

The Role of Free Zone Management in Attracting Foreign Investment: A Field Study of the Sirte Free Zone

Dr. Saad A. E. Abormila
Assistant Professor, Department of Business Administration
Faculty of Economics, Sirte University - Libya
abormila@su.edu.ly

Abstract:

This study addressed the role of free zone management in attracting foreign investments, applying it to the Sirte Free Zone, The Free zone is one of the most important targets for attracting foreign investment as it provides the facilities and privileges for investors, and driving development across all sectors in the country, The study adopted the descriptive analytical approach using a questionnaire as an instrument for collecting data. The data was analyzed using the Statistical Program for Social Sciences (SPSS). The study's findings revealed that the level of senior management support for the development of the free zone has increased. The results also revealed a positive regulatory climate with regulations and laws showing the strongest attracting in significant foreign investment. It was also evident that employee participation in training courses is not good, which may limit their ability to create a sophisticated investment environment. The study's recommends reinforcing necessary the laws and legislation related to free zones as well as ranting transparency as they are essential in attracting investors, It is also necessary the focus on developing the internal regulatory climate by enhancing transparency and facilitating administrative procedures for investors. The free zone's strategic plans must also be restructured to be more closely aligned with global markets and their changes.

Keywords:

Free zone, Foreign investment, Attract, Sirte, Regulatory climate.

Information:
Received: 24/04/2025
Accepted: 06/07/2025
Published: 01/09/2025

©Abhat Journal, Sirte University 2025

مقدمة:

ظهرت المناطق الحرة منذ ما يقارب من ألفي عام، وتزايدت وتنوعت أشكالها وأحجامها وخصائصها والتشريعات والقوانين المنظِّمة لها، وتصاعد دورها التنموي، وأصبحت تُشكّل حيزاً كبيراً في اهتمامات الدول النامية والمتقدمة، وأصبحت تحتل الصدارة في جذب وتوطين الاستثمارات الخارجية والمحلية، باعتبارها من أهم العوامل الجاذبة للنمو الاقتصادي، وتحقق التنمية الشاملة والمستدامة وتلبية متطلبات التجارة الداخلية والخارجية، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف. وتختلف مقومات نجاح المناطق الحرة من دولة إلى أخرى؛ وذلك اعتماداً على طبيعة اللوائح والتشريعات المنظِّمة لعمل المناطق الحرة، والتخطيط الاستراتيجي، والأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتوافر المناخ المناسب للاستثمار، وتحاول ليبيا كغيرها من الدول النامية –رغم ما تعانيه من تخبط إداري وانقسام سياسي– تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الخارجية وذلك عن طريق إقامة بعض المناطق الحرة، لذلك تناولت هذه الدراسة محاولة معرفة دور إدارة المنطقة الحرة سرت في جذب الاستثمار الخارجي.

مشكلة الدراسة:

وفقاً لتقديرات منظّمة التجارة العالمية (WTO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، يوجد أكثر من 5400 منطقة حرة في العالم، وتنتشر هذه المناطق في أكثر من 140 دولة، وتتنوع بين المناطق الصناعية والتجارية واللوجستية والتكنولوجية (World Trade Organization, 2023)، (UNCTAD, 2019)، وبالرغم من موقع ليبيا المتميز على ساحل البحر المتوسط، وقربها من أوروبا، وتوسطها القارة الإفريقية، ومرونة التشريعات واللوائح والقوانين المنظّمة لعمل المناطق الحرة، إلّا أنّ المناطق الحرة في ليبيا لم تحقق أي نجاح كما في البلدان الأخرى، الأمر الذي حذا بالباحث للتساؤل الرئيس الآتي:

ما هو دور المنطقة الحرة سرت في جذب الاستثمار الخارجي ؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

– ما الذي يمكن أنْ تقدمه المنطقة الحرة سرت للمستثمر الخارجي ؟

– ما هو دور الاستثمارات الخارجية في التنمية ؟

– هل يوجد دور للمنطقة الحرة في جذب الاستثمارات الخارجية ؟

الفروض:

الفرض الرئيس: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإدارة المنطقة الحرة سرت في جذب الاستثمار الخارجي.

ويتفرع منه الفروع الآتية:

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأييد ودعم الإدارة العليا في جذب الاستثمار الخارجي.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمناخ التنظيمي في جذب الاستثمار الخارجي.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في جذب الاستثمار الخارجي.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للوائح والقوانين في جذب الاستثمار الخارجي.

أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

– التعرّف على المناطق الحرة ودورها في ازدهار وتنمية الدول.

– التعرّف على دور إدارة المنطقة الحرة سرت في جذب الاستثمار الخارجي.

– معرفة البعد الأكثر تأثيراً من أبعاد إدارة المنطقة الحرة سرت في جذب الاستثمار.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

– موضوع الدراسة يُعدّ من الموضوعات الجديدة، ويرى الباحث أنّ المكتبة العربية ما زالت تنقصها إسهامات الباحثين في الدراسات المتخصصة والمتعلقة بموضوع المناطق الحرة.

– هذا البحث سيسهم في تزويد ذوي الاختصاص بمعلومات عن المنطقة الحرة سرت لتكون نواة لدراسات وأبحاث مستقبلية عن هذه المنطقة.

– تركز هذه الدراسة على الأهمية الاقتصادية والإدارية للمنطقة الحرة سرت.

الأهمية العملية:

– يمكن من هذه الدراسة التعرّف على الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة.

– محاولة تطوير المنطقة الحرة لتكون مركز لوجستي عالمي جاذب للاستثمار بشمال إفريقيا.

– لفت انتباه المسؤولين في ليبيا لأهمية المناطق الحرة بوسط ليبيا لتكون حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بإجراء مسح مكتبي للمراجع والدوريات العلمية والدراسات والبحوث السابقة، والتقارير والمؤتمرات والإنترنت؛ وذلك من أجل الوقوف على المفاهيم والأساليب المتعلقة بإدارة المناطق الحرة، وقام الباحث باستخدام الدراسة الميدانية بتوزيع استبيان على العاملين بالمنطقة الحرة سرت، واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج تسهم في رفع كفاءة المنطقة الحرة سرت لجذب الاستثمارات الخارجية.

مبررات اختيار الموضوع:

– قلة نصيب المناطق الحرة في ليبيا من الأبحاث الإدارية، والحاجة الماسة لمزيد من الدراسات في هذا المجال لمواجهة التطورات في المناطق الحرة العالمية.

– الأهمية الإدارية والاقتصادية للمنطقة الحرة سرت.

– الموقع الاستراتيجي للمنطقة الحرة سرت.

أنموذج الدراسة: تَمّ بناء أنموذج الدراسة بالاعتماد على كلٍّ من مشكلة الدراسة، وفروض الدراسة، وأهدافها.

الشكل (1–1) يوضح أنموذج الدراسة.

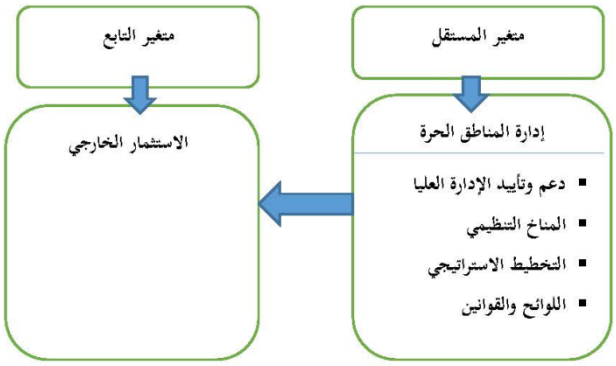

صعوبات الدراسة: واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات أثناء إعداد هذه الدراسة أهمها:

– عدم وجود دراسات سابقة عن المنطقة الحرة سرت.

– صعوبة الحصول على معلومات عن المنطقة الحرة سرت، وبذلك لم يتحصل الباحث أي معلومات، أو إحصائيات، أو بيانات تفيد هذه الدراسة من إدارة المنطقة الحرة.

– التكتم من قِبل المسؤولين والموظفين بالمنطقة الحرة سرت بعدم البوح أو إعطاء أي معلومات تخص الميناء أو المنطقة الحرة.

الدراسات السابقة:

سيتم استعراض أهم الدراسات التي تناولت المناطق الحرة والاستثمار الخارجي، وكذلك أهم الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة سواء بشكل كامل أو جزئي، وتمّ ترتيب هذه الدراسات من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

1. دراسة (قطاطي والكامل، 2025)، هدفت هذه الدراسة لمعرفة المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا (الواقع والمأمول)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على تحليل وتقويم واقع المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا، واستخدم الباحث أنموذج التحليل الرباعي (SWOT)، لمعرفة نقاط القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات، التي تواجه نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا، واتضح من هذه الدراسة أنّ المناطق الحرة تلعب دوراً مهماً في حل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية، وكذلك اتضح أنّ فرص النجاح للمناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا كبيرة جداً؛ نظراً لِمَا تتمتع به ليبيا من مقومات جاذبة للاستثمار، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على الاستفادة من مقومات نجاح المناطق الحرة وتجارة العبور بما تتمتع به ليبيا من موقع جغرافي متميز وإمكانيات طبيعية هائلة.

2. دراسة (القذافي وبن سعود، 2025)، هدفت هذه الدراسة للتعرّف على أثر الخدمات اللوجستية على أداء ميناء المنطقة الحرة بمصراتة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين بميناء المنطقة الحرة مصراتة، وتمّ اختيار عينة عشوائية بلغت 280 مفردة، وتوصّلت الدراسة لوجود أثر ذي دلالة إحصائية بين الخدمات اللوجستية بأبعادها النقل والتخزين، وأداء ميناء المنطقة الحرة مصراتة بأبعاده عدد السفن وحركة البضائع وعدد الحاويات ووقت الانتظار، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إدخال تحسينات مستمرة على منظومة النقل وتكنولوجيا المعلومات لزيادة كفاءة العمليات المقدمة من أجل تقليل الوقت اللازم وبأقل التكاليف، وإنشاء نظام متكامل يدمج أنظمة التكنولوجيا الحديثة مع أنشطة التخزين، ويربط الموانئ العالمية في نظام مشترك؛ وذلك من أجل الوصول إلى نافذة موحدة للموانئ والجمارك ووكلاء الشحن.

3. دراسة (الحموري، 2024)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية بالمنطقة الحرة صحار بسلطنة عمان نموذجاً، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي واشتملت عينة

الدراسة على 359 مستثمراً، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ واقع الاستثمار داخل المنطقة الحرة في مدينة صحار بسلطنة عمان جاء بدرجة مرتفعة، وأنّ واقع التنمية الاقتصادية داخل المنطقة الحرة في مدينة صحار بسلطنة عمان جاءت بدرجة مرتفعة أيضاً، كذلك اتضح من هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية داخل المنطقة الحرة في مدينة صحار بسلطنة عمان، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة التوسّع في إدخال التكنولوجيا في التخطيط والتنمية والمشاركة مع القطاع الخاص، وكذلك ضرورة رقمنة المنطقة الإدارية الخاصة بإدارة المنطقة الحرة بصحار، والاستفادة من ملاحظات المستثمرين المحليين والدوليين من أجل تطوير الخدمات بالمنطقة الحرة بصحار.

4. دراسة (الفارسي وإسماعيل، 2023)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المنطقة الحرة بمصراتة على التنمية الاقتصادية في ليبيا، واتضح من هذه الدراسة أنّ المنطقة الحرة بمصراتة تُعدّ إحدى الأدوات الاقتصادية المهمة التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في ليبيا، كما ترتبط المنطقة الحرة بمجموعة من الفرص والتحديات التي تؤثر على الاقتصاد الليبي بشكل تام، وأهم ما أوصت به الدراسة هو وضع استراتيجية فعّالة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى المنطقة الحرة بمصراتة بتوفير حوافز مالية وضريبية ملائمة، وتحسين البنية التجارية والقانونية وتبسيط الإجراءات الإدارية، كذلك يجب تعزيز التعاون والتكامل بين المنطقة الحرة والقطاعات الأخرى في ليبيا للتعاون وتبادل المعرفة والتكنولوجيا وتعزيز روابط الامداد والتسويق.

5. دراسة (الأعوج، 2021)، هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر الإدارة اللوجستية وجودة الخدمات في مينائي المنطقة الحرة مصراتة وميناء الشركة الليبية للحديد والصلب، واتضح من الدراسة أن هناك علاقة بين الإدارة اللوجستية لعمليات المناولة والتفريغ والإرساء وجودة الخدمات، واتضح أنّ معدلات التفريغ والمناولة اليومية من حيث عدد الحاويات وكمية البضائع بالطن تتم بشكل انسيابي ودون تسجيل فترات تأخير، كما اتضح أنّ عنصر الوقت يستغل بفاعلية، وكذلك عمليات التخطيط والتنسيق لعمليات الإرساء تتم بشكل جيد بداية من استلام إشعار السفن قبل وصولها وكذلك الأمر لعمليات المناولة، وذلك لتجنب فترات الانتظار، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة التوسّع في استخدام النظم والأساليب الحديثة في مجالات المعلوماتية والملاحية ومتابعة تطبيقها، وكذلك العمل على توفير المعدات التي تمكن من تقديم الخدمات لجميع أنواع السفن باختلاف درجات تطورها.

6. دراسة (Alzyoud ,2021)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المناطق الحرة العربية في تنمية البلد المضيف، وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أنّ الخصائص التي تتمتع بها المناطق الحرة تستطيع الدولة العمل على جذب المستثمرين وتحقيق العديد من الأهداف التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في البلد المضيف، كذلك اتضح أنّ المناطق الحرة نجحت في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة، وزادت من تنمية صادراتها بشكل كبير، وأوصت الدراسة بأنّ على الدولة المضيفة تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من كافة النواحي الاقتصادية والتشريعية والسياسية وحتى الإدارية، وكذلك يجب على الدولة المضيفة إزالة كافة المعيقات والحواجز التي تعرقل عملية الاستثمار في المناطق الحرة، وكذلك على الدولة المضيفة تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع الاستثمارية داخل المناطق الحرة.

7. دراسة (بلقاسم وآخرون، 2019)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واتضح من الدراسة أنّ تجربة الجزائر باءت بالفشل نظراً لعدم اجتذابها لمستثمرين، وأهم ما أوصت به الدراسة توفير جهاز إداري مرن قادر على تسيير المناطق الحرة، كذلك التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة، والتركيز على الترويج والتسويق للمنطقة الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك يجب تطوير العلاقات الخارجية مع المناطق الحرة الأخرى في العالم، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بما يخدم أغراض وأهداف المناطق الحرة الجزائرية وتنميتها.

8. دراسة (العياشي وكريمة، 2018)، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتحديد دور المناطق الحرة وأهميتها التنموية خاصة بالنسبة للبلدان المضيفة، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ المناطق الحرة هي أداة مهمة تستعملها الدول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، وتسهم بدور كبير في تنمية الصادرات وحل مشاكل البطالة، وبيّنت الدراسة أنّ المناطق الحرة تُعدّ وسيلة للتغلب على العديد من المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية، وأوصت الدراسة بضرورة التوسّع في إنشاء المزيد من المناطق الحرة، مع وضع تشريعات صارمة للتصدي للسلبيات التي تحدث، وضرورة العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاعتماد على البنوك المحلية في التمويل بالنسبة لتمويل الأنشطة في

المناطق الحرة، وكذلك تسهيل عملية حصول المستثمرين الأجانب على الأراضي وخدمات المياه والكهرباء والاتصالات والإعفاءات الضريبية التي تمكّن المناطق الحرة من زيادة تنافسية الصادرات، وكذلك تشجيع البنوك لفتح فروع داخل المناطق الحرة وذلك لإيجاد مناخ جيد للمنافسة.

9. دراسة (حسين، 2014)، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة وعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، واختبرت وحللت هذه الدراسة الشواهد المتعلقة بالاستثمار المباشر في ست دول (السعودية، الإمارات، عمان، قطر الكويت، والبحرين)، وهدفت هذه الدراسة إلى اختيار مدى معرفة هذه الدول لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو والتكامل الاقتصادي، وكذلك ما هي المقاييس والسياسات التي طُبِقت لغرض جذب رأس المال الأجنبي وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتوصّلت هذه الدراسة إلى أنّ دول الخليج ليست بحاجة إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيها، بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثّل فيه المستثمرون الأجانب ناقلاً للتكنولوجيا الجديدة، والخبرات الإدارية، وخدمات التوزيع، والمعلومات بشأن الأسواق الخارجية، وأوصت الدراسة أنّه على دول الخليج –في حال رغبتها في جذب الاستثمار– تحسين البني التحتية وتبسيط القوانين والتشريعات وتعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، وإنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية، وتسهّل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع.

10. دراسة (منال ومروة، 2012)، تناولت هذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة، دراسة تجارب بعض الدول العربية، واتضح من هذه الدراسة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يُعدّ أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقي، واتضح أنّ نجاح المناطق الحرة بالدول العربية يرتبط بتوفير مجموعة من العوامل المرتبطة بالمناخ الاستثماري، والتخطيط الجيد والمسبق للمنطقة الحرة، والإدارة الكفؤة، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة خلق مناخ استثماري مناسب تشجيعاً لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية للاستثمار بالمناطق الحرة، وبداخل الدولة بما يحقق العديد من المنافع للاقتصاد الوطني، وكذلك أوصت بالتركيز على إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة المعتمدة على المشاريع الصناعية والمطبقة للتكنولوجيا الحديثة التي تصدر منتجاتها إلى الخارج، كذلك ضرورة منح الصلاحيات المطلقة للإدارة المسيرة والمشغلة للمناطق الحرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

– هناك بعض الدراسات التي تناولت دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الخارجية، كدراسة (بلقاسم وآخرون، 2019)، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنّ الباحث استخدم المنهج الوصفي فقط فيما تناولت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية.

– هناك بعض الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة مثل دراسة (الحموري، 2024)، ودراسة (حسين، 2014)، ودراسة (منال ومروة، 2012)، واتضح من هذه الدراسات أنّ الاستثمار الأجنبي يُعدّ من أهم أنواع النشاطات التي تعتمد عليها الدول من أجل تحقيق التنمية.

– هناك بعض الدراسات التي تناولت دور المناطق الحرة في تنمية البلد المضيف مثل دراسة (الفارسي وإسماعيل، 2023)، ودراسة (Alzyoud,2021)، ودراسة (العياشي وكريمة، 2018)، وتوصّلت أغلب هذه الدراسات إلى أنّ المناطق الحرة هي أداة مهمة تستغلها الدول بهدف جذب الاستثمارات الخارجية.

– تختلف الدراسة الحالية في أنّها جمعت ما بين تأييد ودعم الإدارة العليا، والمناخ التنظيمي، واللوائح والقوانين، والتخطيط الاستراتيجي كمتغيرات للمتغير المستقل وأثرها على جذب الاستثمارات الخارجية، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

– استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما توصّلت إليه من نتائج لدعم مشكلة الدراسة، وفي بناء الإطار النظري للدراسة أيضاً.

– اعتماد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي؛ لمعرفة أثر تأييد ودعم الإدارة العليا، والمناخ التنظيمي، واللوائح والقوانين، والتخطيط الاستراتيجي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– على حد علم الباحث لا توجد دراسات سابقة تناولت المنطقة الحرة سرت، وهذه الدراسة تُعدّ الدراسة الأولى من نوعها عن المنطقة الحرة سرت.

الإطار النظري للدراسة

– ماهية المناطق الحرة:

التمهيد: تُعدّ المنطقة الحرة إحدى أهم الوسائل لجذب الاستثمار الخارجي، وأهم وسائل الانفتاح الاقتصادي فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود والمعيقات وتساعد في التغلب على عقبة ضيق الأسواق المحلية، وتدفع بعجلة التنمية في كافة المجالات للبلد المضيف، وهذا ما يستدعي الوقوف على تعريفها وأهدافها.

– تعريف المناطق الحرة:

تعددت التعاريف الخاصة بالمناطق الحرة ومرجع ذلك إلى كثرة وتنوع أشكال المناطق الحرة، حيث عرّفت اتفاقية كيوتو المناطق الحرة على أنّها جزء من الدولة وتُعدّ السلع المتداولة والمنتجة فيها خارج الإقليم الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية (اتفاقية كيوتو، 2014)، وهناك من عرّف المناطق الحرة بأنّها مساحة من الأرض تخصصها الدولة المضيفة خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها كما لو أنّها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع وتصنيعها وتصديرها بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية في نطاق المنطقة الجمركية (بلقاسم وآخرون، 2019، ص86)، وهناك من عرّف المنطقة الحرة بأنّها عبارة عن مناطق معزولة وغير مأهولة بالسكان ومغلقة وتدخل وتخرج منها السلع والبضائع التجارية غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية (Alzyoud,2021,p19)، وهناك من عرّفها بأنّها مساحة جغرافية محددة بقانون لاستقطاب استثمارات تجارية وصناعية وخدمية داخل محيطها وتتمتع بامتيازات وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة إلى حزمة التسهيلات الجاذبة للمستثمرين (العياشي وكريمة، 2018، ص24)، وتعرّف بأنّها تلك المساحة من الأرض والتي تحددها دولة ما على أراضيها وتحدها أسوار، وغالباً ما تقام بالقرب من الموانئ الرئيسية والمطارات، وتعفى من الرسوم والقيود التي تفرضها سلطات تلك الدول على البضائع الواردة أو الصادرة من أراضيها، بغرض جذب المستثمرين، بغض النظر عن نوع النشاط القائم في تلك المنطقة (أبومدينة وأبورميلة، 2021، ص33). ومن التعريفات السابقة يرى الباحث أنّ المناطق الحرة عبارة عن مساحة شاسعة من الأرض تحددها الدولة المضيفة، بالقرب من الموانئ البحرية أو المطارات الجوية، وتتوفر بها جميع الخدمات والتسهيلات وتعفى من الرسوم والقيود الجمركية على الواردات والصادرات، وتمنح فيها الأراضي بأسعار رمزية، وتعفى من قيود التوظف وقوانين العمل السائدة، ومن وضع قيود على تحويل العائد المحقق، بالإضافة إلى الإعفاء الجمركي لمستلزمات الإنتاج والآلات، وذلك لجذب الاستثمارات الخارجية.

ثانياً: أهمية المناطق الحرة: من المفهوم السابق للمناطق الحرة ومن التقارير العالمية التي أظهرت تطور المناطق الحرة على مستوى العالم في مختلف المجالات من العام 1970 وحتى الآن، ظهر تزايد إنشاء المناطق الحرة من 25 دولة إلى 120 دولة، وارتفع عدد المناطق الحرة من 80 منطقة إلى 5000 منطقة حرة، وارتفع حجم التجارة فيها من 10 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليار دولار أمريكي، وارتفعت الوظائف التي وفرتها المناطق الحرة من مليون وظيفة إلى 41 مليون وظيفة (Alzyoud,2021,p91)، بالإضافة إلى ذلك يمكن القول إنّ المناطق الحرة تُعدّ من أهم الأدوات لجذب الاستثمارات الخارجية لِمَا تقدمه من تسهيلات وامتيازات للمستثمرين، وبتتبع العديد من الدراسات مثل دراسة (منور، 2003، ص56) و(السيد، 2020، ص30) و(بالهادف والسعدي، 2016) و(بلقاسم وآخرون، 2019، ص 88) و(عاشور، 2017، ص7)، اتضح أنّ أهم أهداف المناطق الحرة تكمن في:

1. التصدير وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي والتنمية الصناعية الإقليمية.
2. توسيع نطاق التجارة الخارجية وذلك عن طريق جذب التجارة العابرة إلى المنطقة الحرة لتصبح مركزاً يعاد منه التصدير إلى مختلف دول العالم.
3. تسريع عملية النمو الاقتصادي والمساهمة في تخفيف عجز ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدول المضيفة.
4. إيجاد فرص عمل جديدة والمساهمة في مكافحة البطالة عن طريق خلق فرص عمل في الصناعات والشركات المتواجدة في المنطقة الحرة.
5. نقل التكنولوجيا الحديثة والتي تؤدي إلى رفع كفاءة ومهارة العمالة المحلية، الأمر الذي يسهم في الارتقاء بمستوى الصناعات المحلية وإكسابها ميزة تنافسية.
6. توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية في أوقات السلم وعدم مواجهة العجز في هذه المواد في أوقات القوة القاهرة أو في الظروف الطارئة.
7. تدفع المناطق الحرة الدول المضيفة للاستفادة من موقعها الجغـرافي

بإقامة الصناعات والمخازن والأسواق والمراكز التجارية، وبالتالي تصبح سوق تجاري عالمي للتبادل التجاري مع دول العالم الأخرى.

8. تسهم المناطق الحرة في ازدهار ونمو الدول وأكبر دليل على ذلك المناطق الحرة بدولة الإمارات العربية، حيث بلغ عدد المناطق الحرة بها إلى ما يقارب من 41 منطقة حرة، وبلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 3880 مشروعاً من قِبل 3219 شركة عربية وأجنبية، والتي أدت إلى توظيف ما يقارب من 352 ألف عامل في مختلف المجالات.

9. استخدام الموارد المحلية مما يعزز الحركة التجارية في البلد، بالإضافة إلى تنشيط قطاعيْ الخدمات والنقل.

– أنواع المناطق الحرة:

قُسِمت المناطق الحرة إلى عدة أنواع، فهناك من قسّمها حسب معيار الموقع الجغرافي والمساحة التي تقام عليها، وهناك من قسّمها حسب طبيعة النشاط الذي خُصصت من أجله، وهناك من قسّمها حسب الهدف الذي يرجي تحقيقه منها، وهناك من قسّمها حسب المشاريع المقامة فيها، ويمكن القول إنّ أنواع المناطق الحرة لا تخرج عن ثلاثة تقسيمات رئيسة هي:

1. المناطق الحرة حسب الموقع والمساحة: **المناطق الحرة العامة:** وهي عبارة عن منطقة محدده جغرافياً تمنحها الحكومة وضعاً مميزاً من الإعفاءات الضريبية وضوابط الاستيراد والتصدير. **المناطق الحرة الخاصة:** ينحصر دورها في مشروع استثماري معين ويتم منحه حق الامتياز في المنطقة فقط. أمّا **المناطق الحرة التي تشمل مدناً بأكملها أو ذات طبيعة خاصة،** فهي التي يتم إنشاؤها وفقاً لظروف تتعلق بسعي الدولة المضيفة إلى تحويل مدينة معينة إلى مركز تجاري أو صناعي، ويتم ذلك عن طريق التعامل مع مداخل المدينة ومخارجها على أنّها بوابات للمنطقة الحرة ويتم التعامل مع الصادرات والواردات على أنّها قادمة من وإلى الدولة المضيفة (بلعمري وبوسري، 2019، ص22).

2. المناطق الحرة حسب نوعية النشاط المقام فيها: تشمل المناطق الحرة التجارية، والمناطق الحرة الصناعية، والمناطق الحرة التجارية والصناعية، والتي تُعدّ من أحدث أنواع المناطق الحرة، حيث تجمع ما بين المناطق الحرة الصناعية والتجارية وهذا النوع من المناطق الحرة يُعدّ من أهم العناصر الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية والنواة الأساسية للمركز اللوجستي العالمي، بالإضافة إلى المناطق الحرة الخدمية، والتي تشمل المناطق الحرة المصرفية، والمناطق الحرة للتأمين، والمناطق الحرة المتعددة التخصصات (قطاطي والكامل، 2025، ص415).

3. المناطق الحرة حسب عدد الدول الأعضاء: تشمل المناطق الحرة الوطنية، والتي تكون ضمن حدود الدولة وداخل إقليمها، أمّا المناطق الحرة الدولية فهي عبارة عن مناطق مشتركة بين العديد من الدول، والتي منها يتم إنشاء مشاريع مشتركة بين الدول في مختلف القطاعات، وتوضع لها تشريعات وقوانين خاصة بها. (Azyoud,2021,p93)

– مقومات انشاء المناطق الحرة: بالرغم من قدرة بعض الدول على تخصيص مساحة ما من أراضيها وتسييجها وعزلها عن الدولة، وعدم فرض عليها ضرائب ورسوم، وتوفر لها التسهيلات والمزايا وإعلانها منطقة حرة، لكن يبقى نجاح هذه المناطق رهين بمدى توفر مقومات الإنشاء والإشهار وقدرة الدولة على حشد إمكانياتها لخلق عوامل النجاح، ويرى بعض الباحثين أنّ العوامل التي تساعد وتسهّل عملية إنشاء ونجاح المناطق الحرة تكمن في الآتي:

أولاً: المقومات السياسية والأمنية: لا شك أنّ الاستقرار السياسي والبيئة الأمنية تُعدّ من أهم المقومات لإنشاء المناطق الحرة؛ لأنّ المستثمر يحتاج إلى بيئة آمنة ودولة مستقرة، فالأمن والأمان والموقع المتميز يُعدّ حجز الأساس لجذب المستثمر الأجنبي والمحافظة على المستثمر المحلي، فقرار إنشاء منطقة حرة يُعدّ قراراً سياسياً قبل أنْ يكون قراراً اقتصادياً، بحيث لا يكون هناك تعارض بين السياسات والأنظمة بالدولة وبين سياسات وتوجهات الشركات الاستثمارية، فانضمام الدولة للمنظّمات العالمية والانفتاح على العالم الخارجي، وحرية الصحافة واستقلالية القضاء بالإضافة إلى الممارسات الديمغرافية كلها تُعدّ من أسباب الاستقرار والأمان بالنسبة للمستثمر الأجنبي. (لبعل، 2012، ص62).

ثانياً: المقومات الاقتصادية والإدارية: تشمل استراتيجية تخطيطية استثمارية طويلة المدى؛ لتوفير بيئة اقتصادية مستقرة ومتحررة من التدخلات الحكومية، وأنْ يكون هناك ضوابط مالية ونظام مالي فعّال خاص بالإشراف على المؤسسات المالية المختلفة بالمنطقة الحرة، وأنْ يكون بعيداً عن البيروقراطية والقرارات الارتجالية غير المدروسة، وأنْ تكون التشريعات والضوابط والقوانين الاستثمارية مستقرة ومدروسة، وأنْ تكون لدى الدولة رؤية مستقلة بشأن الأهداف الاقتصادية

والمسار التنموي لحماية المستثمر من التقلبات والأزمات المفاجئة التي تواجه اقتصاد الدولة وتؤثر سلباً على المستثمرين في المناطق الحرة. (Alzyoud,2021,p 69).

ثالثاً: المقومات البشرية: لعل وفرة الأيدي العاملة التي تمتلك المهارة والأجر المنخفض من أهم العوامل التي تساعد في جذب الاستثمار الأجنبي، فيجب أنْ تهتم الدولة بمخرجات التعليم، وأنْ تحث الخريجين على العمل بالمناطق الحرة، وأنْ تكون هناك مرونة في استيراد العمالة الأجنبية. (بلعمري وبوسري، 2019، ص17).

رابعاً: العوامل التشريعية والقانونية: هي عبارة عن مجموعة اللوائح والقوانين المنظِّمة لعمل المنطقة الحرة، والتي توفر الأساس القانوني والمزايا والحوافز والضوابط للمستثمرين، والتي يجب أنْ تكون متوافقة مع التشريعات والقوانين المعمول بها في المنظّمات الدولية، التي تنظم عمل المناطق الحرة بما لا يؤدي إلى انتهاك سياسة الدولة المضيفة، وذلك بتوفر التشريعات والقوانين التنظيمية التي تمنع الاحتكار وتحد من الفساد الإداري، وتعزز الانفتاح والمنافسة الحرة، وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة، ويحمي حقوق المستثمر والدولة المضيفة. (منال ومروة، 2012، ص 69).

خامساً: المقومات الجغرافية: يُعدّ الموقع الجغرافي المميز من أهم المقومات التي تجذب المستثمر الأجنبي، لذلك تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية، أو المطارات، أو بالقرب منها، أو على الحدود بالقرب من الأسواق الإقليمية والعالمية، وعلى خطوط التجارة الدولية البحرية أو الجوية؛ وذلك لخفض تكاليف النقل، والتي تمثّل النسبة الأكبر من تكاليف الإنتاج، حيث أثبتت بعض الدراسات أنّ زيادة تكلفة النقل وحدهُ هو أحد الأنشطة الرئيسة للوجستيات بنسبة 10% تؤدي إلى خفض حجم التجارة بنسبة 20%، وزيادة الوقت بنسبة 10% ويودي إلى خفض التجارة ما بين 5% و 8%. (إبراهيم، 2024، ص8). وفي الحقيقة لا يُعدّ توافر المقومات السالف ذكرها شرطاً كافياً لنجاح المناطق الحرة، إذ أنّ أغلب المناطق الحرة التي انتهت دورة حياتها قبل نموها كانت تمتلك تلك المقومات، لذلك يجب أنْ تتوفر مجموعة أخرى من العوامل لضمان نجاح المناطق الحرة، كمستلزمات البنية الأساسية، والتوازن في المصالح ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، والكفاءة والشفافية عن طريق اختيار الإدارة الكفؤة، ومنحها الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها، وبالشكل الذي يجنبها الوقوع في الإجراءات الروتينية المعقدة، وبالتالي تساهم في سرعة إنجاز المعاملات؛ لأنّ الإدارة الروتينية تُعدّ من أهم العوامل الطاردة للاستثمار، بالإضافة إلى توفير الخدمات المالية والمصرفية الحديثة، والأهم من ذلك الاستفادة من تجارب المناطق الحرة القائمة، والإعداد الجيد لمواجهة وإدارة الأزمات، سواء أكانت أزمات وكوارث طبيعية، أو تلك التي تنشأ عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية، كأعمال الحروب والحصار الاقتصادي، والمنافسة من المناطق الحرة الأخرى. (منال ومروة، 2012، ص72)

– دور إدارة المناطق الحرة في جذب الاستثمار: مما سبق يتضح أنّ المناطق الحرة أضحت ظاهرة عالمية بامتياز، فمعظم دول العالم تبنّت المناطق الحرة كآليات لجذب الاستثمارات الخارجية، لِمَا لها من أهمية بمكان في تنمية البلد المضيف، وعرّف البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنّه استثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة بنسبة 10% من أصوات الإدارة في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب في أنْ يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، ويكون له حصة محدودة من الملكية. (word bank.1999, p9)، وعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي أيضاً على أنّه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، ويعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما، في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. (UNCTAD,2009,p243)، وهناك من عرّف الاستثمار بأنّه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار خارج بلدانها الأصلية للعمل في وحدات صناعية. (فرج، 2016).

ومما سبق يرى الباحث أنّ الاستثمار الأجنبي هو عبارة عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويرافقها عنصريْ التنظيم والإدارة الحديثة للاستثمار بصورة مباشرة في الدول الأخرى، ويمكن أنْ يكون هذا الاستثمار في شكل مشروعات تجارية، أو إنتاجية صناعية، أو خدمية، أو مالية، أو زراعية. فالمنطقة الحرة تُعدّ الركيزة الأساسية لجذب هذه الاستثمارات، فالهدف من إدارة هذه المنطقة هو تشجيع الصناعات التصديرية بالحوافز والمزايا والإعفاءات التي تقدّم للمستثمر، ويكون المستثمر بعيداً وغير خاضع لقوانين الدولة المضيفة، ويعمل بالقوانين والتشريعات الخاصة بالمنطقة الحرة، ويتم فيها تداول البضائع والسلع والخدمات المحلية والخارجية ولا يدفع رسوماً جمركية على تلك السلع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة المضيفة. (طير، 2018، ص17)، فإدارة المنطقة الحرة تُعدّ من أساسيات

نجاح جذب الاستثمارات الخارجية، لذلك ستتناول هذه الدراسة مدى أثر تأييد ودعم الإدارة العليا، والمناخ التنظيمي، والتخطيط الاستراتيجي، واللوائح والقوانين، ودورها في جذب الاستمارات الخارجية بالمنطقة الحرة سرت:

1. دعم وتأييد الإدارة العليا: يُشكّل النمط القيادي دوراً اساسياً في إنجاز الأهداف بكفاءة وفاعلية، ففعالية المنظّمة سواء أكانت إنتاجية أو خدمية تتوقف على تأييد ودعم الإدارة العليا، فالإدارة العليا تمثّل عنصراً أساسياً ومهماً في كل مراحل العملية الإدارية، ويقصد بدعم وتأييد الإدارة العليا حرص أصحاب القرار في مستوى الإدارة العليا للمنطقة الحرة على تقديم الدعم الكامل والمساندة المطلقة بتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة من ميزانيات وموارد بشرية، وتخصص الوقت الكافي والخبرة لإدارة المشروع، على أنْ يرتبط دعم الإدارة العليا باتخاذ القرارات الفاعلة لإدارة المخاطر والالتزام بتقليلها، وتفويض بعض من هذه القرارات للأخذ بالتغيرات في عمليات الأعمال مع ضرورة الاستجابة لها، وبالتالي فإنّ نجاح تنفيذ نظام التخطيط لموارد المنطقة الحرة يعتمد على الدعم القوي والمستمر واللامتناهي من قِبل الإدارة العليا؛ لأنّ نتائج هذا الدعم ستظهر على كل المستويات الإدارية بالمنطقة الحرة، وتنعكس آثاره على استقطاب وجذب المستثمرين. (زيادي وخامرة، 2021، ص397)

2. المناخ التنظيمي: هو صورة ذهنية يكونها الأفراد والمستثمرون عن المنطقة الحرة التي يعملون فيها، وبصورة أخرى تعبير عن خصائص البيئة الداخلية للمنطقة الحرة المادية وغير المادية، بما في ذلك طبيعة الهيكل التنظيمي، ونمط القيادة، ونمط الاتصالات والمشاركة في صناعة القرارات، وطبيعة العمل، والتكنولوجيا، والاستقلالية، ودرجة التماسك، والثقة، بالإضافة إلى الإبداع، ومن جهة أخرى فإنّ للمناخ التنظيمي عدة مكونات أهمها الهيكل التنظيمي والذي يُعدّ من أهم عناصر المناخ التنظيمي من حيث مدى تناسبه مع مجال عمل المنطقة الحرة وتخصصها واستيعابه لاحتياجاتها من الوظائف والتخصصات، ومساهمتها في تبسيط إجراءات العمل، والأوامر والتوجهات من الإدارة العليا إلى الإدارات الوسطى والتنفيذية، بالإضافة إلى الاتصالات ونظم وإجراءات العمل وطرق صنع القرار والعلاقات الداخلية بالإضافة إلى البيئة الخارجية التي تحيط بالمنطقة الحرة. (حراث، 2018، ص 34)

3. التخطيط الاستراتيجي: يمثّل جوهر الإدارة الاستراتيجية، ويشير إلى عملية صياغة ورسم رسالة المنطقة الحرة في ضوء رؤيتها الجوهرية، وبناء غاياتها وأهدافها المستقبلية، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية، بما يمكنها من معرفة الفرص والتهديدات المحيطة بها، وكذلك نقاط القوة والضعف التي تتميز بها عن غيرها من المناطق الحرة، فتحقيق الأهداف لم يَعدْ الغاية التي تقف عندها المناطق الحرة، إنّما أصبح ارتفاع مستويات الأداء والتميز الذي يصل إلى تحقيق ميزة تنافسية ونسبية هو الغاية المنشودة التي يطمح الجميع للوصول إليها. (الشريف، 2022، ص1)

4. اللوائح والقوانين التنظيمية والتشريعية: تُعدّ من الأمور التنظيمية التي تقوم عليها جل المناطق الحرة، وهي من أهم العوامل الجاذبة للمستثمر الأجنبي والمحافظة على المستثمر المحلي، وتعرّف المناطق الحرة وفق القانون الليبي رقم (9) بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة لسنة 2000 بأنّها منطقة محررة من القيود الضريبية والجمركية والتجارية والنقدية وغيرها، والمعلن عنها لجميع الراغبين في الاستثمار فيها أو استعمالها في تحقيق أغراض المنطقة الحرة، وكذلك نص القانون على أنّ البضائع والسلع والخدمات والأموال والمشاريع والمبادلات الواردة والصادرة أو المتداولة في المناطق الحرة لا تخضع لأية رسوم جمركية أو غيرها من الرسوم أو الضرائب المماثلة، كما لا تخضع لأية قيود أو أنظمة رقابية معمول بها، باستثناء ما يتعلق منها بالعقيدة أو الأخلاق أو الأمن الوطني أو القومي أو الصحة أو حماية البيئة، كما نص القانون على إعفاء المشاريع وكافة الدخول المحققة في المناطق الحرة من جميع أنواع الضرائب والرسوم، كما تعفى التصرفات والأوراق والأصول والمبادلات والتحويلات النقدية والائتمانية في المنطقة الحرة بينها وبين الخارج من الضرائب والرسوم والقيود، وأكّد القانون على عدم تأميم أو نزع ملكية المشروعات المقامة بالمنطقة الحرة أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو تجميدها إلّا بقانون وفي مقابل تعويض عادل. (قانون رقم 9 لسنة 2000)، ومن ذلك يتضح أنّ القانون الليبي يُعدّ من القوانين المشجعة للاستثمار حيث منح المستثمر أغلب المزايا التي تمنح للمستثمرين بالمناطق الحرة العالمية.

– واقع المنطقة الحرة سرت: تمّ إنشاء المنطقة الحرة سرت بقرار رقم (72) لسنة 2024م، بميناء سرت البحري في مدينة سرت والتي تتمتع بموقع متميز على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث تمثّل حلقة وصل بين شرق البلاد وغربها، وبين شمال البلاد وجنوبها، وتتوسط المدن الرئيسية في ليبيا، حيث تقع شرق العاصمة طرابلس

بحولي 460 كم، وتقع غرب مدينة بنغازي بحوالي 550 كم، وشمال مدينة سبها عاصمة الجنوب بمسافة 620كم (أبومدينة، 2021، ص447)، ويتميز موقعها بقربها من مدينة مصراتة التي تشتهر بالصناعة والتجارة، ومدينة الجفرة التي تشتهر بزراعة النخيل وجودة ثمارها، والأهم من ذلك قربها من شركة رأس لانوف والتي تُعدّ الشركة الأكبر في ليبيا والمتخصصة في تصدير وصناعة المشتقات النفطية، علاوة على ذلك تتمتع المنطقة الحرة سرت بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المناطق الحرة الليبية، والتي يمكن حصرها في الآتي:

– قربها من الحقول النفطية الواقعة جنوب مدينة سرت كحقل زلة، والذي لا يوجد طريق معبد يربطهُ بالساحل سوى المرور بمدينة سرت. (أبومدينة، 2021، ص447).

– تتميز المنطقة الحرة سرت عن باقي المناطق الحرة الليبية بأنّ المنطقة المحيطة بالميناء لا توجد بها كثافة سكانية وذات مساحة شاسعة (أبومدينة، 2021، ص449)، والتي تُعدّ من أكبر المعوقات التي تواجه المناطق الحرة في حال التوسعة، لإقامة مناطق صناعية، ومراكز توزيع، وميناء جاف، تمهيداً لإنشاء مركز لوجستي عالمي.

– الرغبة الجادة من صناع القرار في ليبيا حالياً؛ لتطوير المنطقة الحرة بميناء سرت منطقة قاطبة بالمدينة، حيث بدأ بالفعل إنشاء المنطقة الحرة بميناء سرت البحري تزامناً مع عمليات الإنشاء والتطوير بالميناء البحري والميناء الجوي المعروف باسم (مطار القرضابية الدولي) لتكون مدينة سرت منطقة حرة ومركزاً لوجستياً ونقطة ترانزيت بين إفريقيا وأوروبا.

– يُعدّ ميناء سرت البحري أقرب الموانئ التجارية الليبية للدول الحبيسة لليبيا، حيث قامت إدارة المنطقة الحرة مصراتة بتكليف مؤسسة (SDV) الفرنسية المتخصصة في اللوجستيات، ومكتب (BECKETT RANKINE) الاستشاري الإنجليزي والمكتب الاستشاري (AECOM)، بإعداد دراسات بخصوص مستقبل السوق وحركة الملاحة التجارية في حوض المتوسط وعبورها إلى القارة الإفريقية والفرص المستقبلية للمنطقة الحرة بمصراتة، وقَسّمت هذه الدراسات الحركة الملاحية في حوض المتوسط إلى ثلاث اتجاهات: شرق وغرب ووسط، كما بيّنت هذه الدراسات المنافسة المتوقعة في تجارة العبور إلى الدول الحبيسة بإفريقيا، وقارنت ما بين أربعة موانئ في الشمال والشرق والغرب، وهي مصراتة في الشمال، وبور سودان في الشرق، ولاغوس ودوالا في غرب القارة السمراء، وتبيّن من هذه الدراسة أنّ منطقة مصراتة تتفوق على المناطق الأخرى بفارق كبير لجذب الحركة الملاحية والتجارة، حيث جاء ميناء بور سودان بنسبة 70%، وميناء دوالا بنسبة 43%، وميناء لاغوس بنسبة 41%، أمّا بالنسبة لميناء مصراتة فجاء بنسبة 93% (أبومدينة وأبورميلة، 2021، ص174)، فما بالك بميناء سرت الذي يُعدّ الأقرب إلى مدن الجنوب الغربي من ليبيا، حيث تبعد مدينة سبها بحدودها الملاصقة لحدود دولة تشاد والنيجر عن ميناء مصراتة بمسافة 760كم، في حين تبعد مدينة سبها جنوب ليبيا عن ميناء سرت البحري بمسافة 620 كم، وبذلك تكون المنطقة الحرة سرت الأقرب إلى الجنوب الليبي ومنها إلى دولتي تشاد والنيجر.

– وجود مطار القرضابية الدولي الذي يقع على مسافة 20 كيلو متر جنوب مدينة سرت، والمسمى بمطار سرت الدولي، Sirte International Airport، المقام على مساحة تقارب 100 هكتار، ويُعدّ المطار من أكبر وأشهر المطارات بالدولة الليبية، فالنقل الجوي من الركائز المهمة لإنشاء المناطق الحرة والمراكز اللوجستية.

– وجود ميناء سرت البحري الذي صمم على مساحة أرضية تبلغ 144 هكتاراً، ومساحة مائية تبلغ 27 هكتاراً بطاقة إجمالية تصل إلى 2 مليون طن سنوياً من البضائع، ويتكون هذا الميناء من حاجزين للأمواج الحاجز الشمالي يصل طوله إلى 1350 متراً، حيث يبدأ من خط الساحل ويمتد شمالاً لمسافة تزيد بقليل عن 350 متراً، ثم يمتد باتجاه الشمال الشرقي لمسافة 1000 مترٍ تقريباً، ويحدّ الميناء من جهة الشرق الحاجز الشرقي، الذي يبدأ من خط الساحل ويمتد باتجاه الشمال لمسافة تصل إلى 235 متراً، كما هو موضح بالشكل (2-1).

الشكل (2–1) يوضح حواجز الأمواج والساحات والمخازن بميناء سرت البحري.

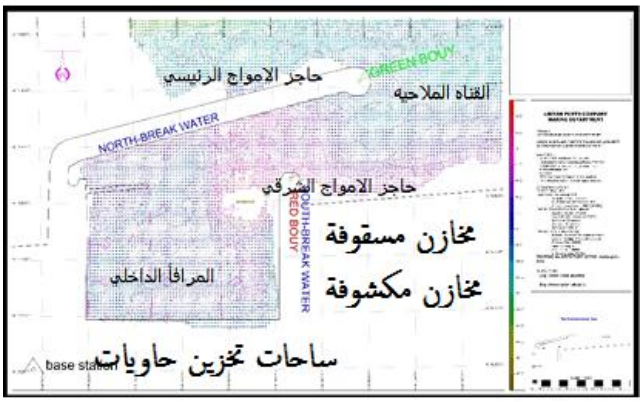

Source: (MA ward Consulting Engineers and Royal Haskoning, 2002).

– كما يوجد بالميناء عدد من الأرصفة بطول إجمالي يصل إلى 1356 متراً، ويصل عمق هذه الأرصفة إلى ما يقارب من 10 أمتار.

– كما يحتوي الميناء على عدد من المخازن والتي تقدر بمساحة إجمالية بـ7500 م2، ومخازن مكشوفة ومخصصة للبضائع العامة بمساحة إجمالية لتخزين وتداول الحاويات بمسافة إجمالية تقدر بـ150 ألف متر مربع. (أبومدينة، 2021، ص466).

الإطار العملي للدراسة:

منهجية الدراسة: تمثّل منهجية الدراسة الطريق الذي يسلكه الباحث في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وهي طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تمّ اتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع طبيعة دراستنا، ولأنّه لا يقتصر فقط على جمع البيانات لظاهرة معينة، بل يتناول تحليل هذه الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً معبراً عنها تعبيراً كيفياً وكمياً سواء بفقرات، أو في شكل رسوم بيانية، أو في جداول رقمية وصفية، حيث تمّ الاستعانة بالاستبيان لجمع البيانات من ميدان الدراسة بغرض تحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية.

طرق جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات، لتكوين قاعدة من البيانات عن مشكلة الدراسة وهي كالآتي:

– **البيانات الأولية:** تمّ جمع البيانات في هذه الدراسة المتعلقة بالجانب الميداني باستمارة الاستبيان، وتوزيعها على عينة الدراسة المتمثّلة في العاملين بإدارة المنطقة الحرة بمدينة سرت.

– **البيانات الثانوية:** قام الباحث بالاستعانة بالمصادر العلمية المختلفة من الكتب والبحوث والمجلات العلمية، فضلاً عن رسائل الدكتوراه والماجستير ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويضاف إليها المواقع الإلكترونية الرصينة التي شكّلت جانباً مهماً وأساسياً في الحصول على أحدث الدراسات ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: يُعدّ اختيار العينة المناسبة أحد الجوانب المهمة في تصميم البحوث العلمية، خاصة عند التعامل مع مجتمعات كبيرة ومتباعدة جغرافياً، وفي هذه الدراسة يتمثّل مجتمع البحث في العاملين بإدارة المنطقة الحرة بمدينة سرت البالغ عددها (50) موظفاً وموظفة. وبالاعتماد على جداول العينة العشوائية بمستوى خطأ (±0.05)، بلغ حجم العينة (50) مفردة، والتي تمثّل عدد العاملين بإدارة المنطقة الحرة بمدينة سرت، وتمّ توزيع الاستبيان على أفراد العينة البالغ عددها (50) مفردة، وتمّ استرجاع (42) وتمّ استبعاد (8) استبانة ورقية لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (42) استبانة، والجدول التالي يبيّن توزيع عينة الدراسة للعاملين بإدارة المنطقة الحرة بمدينة سرت.

الجدول (1) يبيّن توزيع عينة الدراسة للعاملين بإدارة المنطقة الحرة بمدينة سرت

عدد الاستبانات التي تمّ توزيعها	عدد الاستبيانات التي تمّ استرجاعها	عدد الاستبيانات التي تمّ استبعادها	حجم العينة الصالحة للتحليل
50	42	8	42

أداة الدراسة: اعتمد الباحث في الحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة (دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الخارجية)، على استخدام أداة من أدوات جمع البيانات، وهي استمارة الاستبيان، والتي تُعرف بأنّها وسيلة لجمع البيانات باحتوائها على مجموعة من الأسئلة أو العبارات، ويُطلب من المستجوبين الإجابة عليها للحصول على المعلومات حول موضوع الدراسة، ويتم توزيع الاستبيان عن طريق المقابلة الشخصية، ومن أجل الإحاطة بجميع جوانب موضوع الدراسة صمم الباحث استمارة (الاستبيان) التي تحتوي على ثلاثة عناصر رئيسة:

– **المحور الأول:** يتعلق بالبيانات الديمغرافية (الشخصية) والمتمثّلة في ست متغيرات وهي: النوع، العمر، المؤهل العلمي، عدد الدورات التدريبية، التخصص العلمي، وسنوات الخبرة.

– **المحور الثاني:** ويتعلق بالمتغير المستقل في الدراسة (إدارة المناطق الحرة)، واشتمل أربعة أبعاد وهي: دعم وتأييد الإدارة العليا، المناخ التنظيمي، التخطيط الاستراتيجي، اللوائح والقوانين وتكون هذا الجانب من (24) فقرة موزعة على الأبعاد الأربعة، والجدول رقم (2) يبيّن أبعاد المتغير المستقل (دور إدارة المناطق الحرة).

الجدول (2) يبيّن أبعاد المتغير المستقل

إدارة المنطقة الحرة الأبعاد الرئيسية	عدد الفقرات الموزعة
دعم وتأييد الإدارة العليا	7
المناخ التنظيمي	6
التخطيط الاستراتيجي	6
اللوائح والقوانين	5
مجموع الفقرات	**24**

– **المحور الثالث:** يتعلق بالمتغير التابع في الدراسة وهو (الاستثمارات الخارجية)، وتكوّنت أداة الدراسة لهذا المحور من (7) والجدول التالي يبيّن أبعاد المتغير التابع (الاستثمارات الخارجية).

الجدول (3) يبيّن أبعاد المتغير التابع

المتغير التابع	عدد الفقرات الموزعة
جذب الاستثمارات الخارجية	**7**

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فروضها، استخدم الباحث الأساليب الإحصائية الآتية:

– اختبار الفاكرونباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

– المتوسط الحسابي: لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد العينة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.

– الانحراف المعياري: تمّ استخدام الانحراف المعياري للتعرّف على مدى تباعد أو تقارب القراءات أو استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات الدراسة، ولكل محور من المحاور عن متوسطها الحسابي.

– معامل ارتباط بيرسون: لتحديد نوع وطبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات.

– قياس اختبار F: يستخدم هذا الاختيار في التحقق وفي قبول الفرضية من عدمها.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات وعرض نتائج الدراسة:

– **الطريقة والإجراءات:** تمّ إدخال البيانات وتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، (SPSS) وتمّ استخدام الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة، حيث تمّ إعداد هذا الترميز كما مبيّن في الجدول رقم (4).

الجدول (4) يبيّن ترميز إجابات أفراد عينة الدراسة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

وتمّ استخدام مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتراوح بين غير موافق بشدة، إلى موافق بشدة، ولحساب طول مقياس ليكرت الخماسي تمّ حساب المدى (5-1=4) تمّ تقسيمه على عدد فئات المقياس، للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4 ÷ 5 = 0.80) تضاف هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح، من أجل تحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، والجدول التالي يوضح طول الخلايا وفقاً لما ذكر:

الجدول (5) يوضح طول الخلية لمقياس الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت ومستوى الأهمية

طول الفئة	الفئة في المقياس	مستوى الأهمية
من 1 – إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.81 – إلى أقل من 2.60	غير موافق	ضعيفة
من 2.61 – إلى أقل من 3.40	محايد	متوسطة
من 3.41 – إلى أقل من 4.20	موافق	عالية
من 4.21 – إلى 5	موافق بشدة	عالية جداً

– **ثبات وصدق مقياس أداة الدراسة:** للتأكد من صدق استبيان الدراسة (دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الخارجية)، اعتمد الباحث على الاختبارين الآتيين:

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): يقصد بالصدق تحديد إلى أي درجة يقيس الاختبار ما وضع أصلاً لقياسه، أي جودة الاختبار في قياس ما صمم لقياسه، بأنْ تكون الأسئلة المطروحة ذات صلة بالموضوع. وقام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتهما الأولية على مجموعة من المحكمين وهم د. أحمد البطي، د. نجوى مهنا، د. أحمد السايح، لإبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية المطلوبة من المبحوثين، وكان لآرائهم دور كبير في تطوير الاستبيان، حيث قمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم.

صدق الاتساق الداخلي (معامل ارتباط بيرسون): قام الباحث بقياس صدق الاتساق الداخلي بين فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) للمتغيرين المستقل والتابع وفقرات الاستبانة للمتغيرات ككل (الصدق البنائي)، وذلك من الاحتكام إلى معامل بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين الفقرات والمحاور المكونة، ومستوى المعنوية ($p \leq 0.05$) من البرنامج الإحصائي (SPSS) وفيما يلي عرض لقياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المتغير المستقل (دور إدارة المنطقة الحرة)، والمتغير التابع (جذب الاستثمارات الخارجية):

أولاً: المتغير المستقل (دور إدارة المنطقة الحرة):

البُعد الأول: دعم وتأييد الإدارة العليا:

الجدول (6) يوضح نتائج معاملات الارتباط لقياس صدق الاتساق الداخلي للبُعد الأول والدرجة الكلية للبُعد

م	فقرات البُعد الأول (دعم وتأييد الإدارة العليا)	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تمتلك الإدارة العليا فهم واضح حول ماهية المناطق الحرة	0.876	0.000
2	تسعى إدارة المنطقة الحرة لتحسين معرفة العاملين بالمهارات اللازمة لأداء المهام بأفضل وجه	0.932	0.000
3	تشمل برامج التدريب والتطوير كافة المستويات بالمنطقة الحرة سرت مما يضمن التقدم والتطور	0.873	0.000
4	توفر الإدارة العليا المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق اهداف المنطقة الحرة سرت	0.856	0.000
5	تهتم الإدارة العليا بمبدأ الإبداع والتحسين المستمر وتشجع العاملين على تقديم مبادرات لتحسين الأداء	0.919	0.000
6	يتم متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنطقة الحرة سرت بشكل دوري	0.879	0.000
7	توفر الإدارة العليا حوافز مشجعة لاستقطاب الكوادر البشرية المتميزة	0.933	0.000

أظهرت نتائج اختبار معامل الارتباط لبُعد "دعم وتأييد الإدارة العليا" التابع للمتغير المستقل "دور إدارة المنطقة الحرة" مستوى عالٍ من الاتساق الداخلي بين فقرات هذا البُعد، حيث جاءت معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبُعد مرتفعة وتراوحت بين (0.856) و(0.933)، وهي جميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($p \geq 0.000$)، ما يشير إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين فقرات هذا البُعد، ويعكس تماسكها وانسجامها في قياس المفهوم المستهدف، حيث إنّ هذا الارتباط القوي يعزز من الصدق البنائي للأداة، ويؤكد أنّ الفقرات تعكس بشكل فعّال مدى دعم الإدارة العليا وتأييدها للعمليات داخل المنطقة الحرة، كما يدل على أنّ البُعد تمّ تصميمه بطريقة منهجية تُسهم في تحقيق قياس دقيق للمتغير المستقل محل الدراسة.

البُعد الثاني: المناخ التنظيمي:

الجدول (7) يوضح نتائج معاملات الارتباط لقياس صدق الاتساق الداخلي للبُعد الثاني والدرجة الكلية للبُعد

م	فقرات البُعد **الثاني (المناخ التنظيمي)**	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يشارك العاملون في صنع القرارات وصياغة الأهداف الخاصة بعمل المنطقة الحرة سرت	0.869	0.000
2	تهتم المنطقة الحرة بالاقتراحات والمبادرات التي يتقدم بها العاملين والمرؤوسين	0.810	0.000
3	تسهم إدارة المنطقة الحرة سرت في توفير تقنيات حديثة من اجل تحسين الأداء في العمل	0.850	0.000
4	تعمل إدارة المنطقة الحرة سرت على إتاحة فرص التدريب لجميع العاملين دون استثناء	0.820	0.000
5	يعقد المسؤولون اجتماعات مفتوحة مع العاملين يسمح فيها بالحوار دون قيود أو تحيز	0.777	0.000
6	تتناسب تخصصات العاملين مع طبيعة ومهام وواجبات وظائفهم بالمنطقة الحرة سرت	0.829	0.000

تعكس نتائج تحليل معامل الارتباط لفقرات بُعد "المناخ التنظيمي" درجة عالية من الاتساق الداخلي بين الفقرات والدرجة الكلية للبُعد، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.777) و(0.869)، وجميعها ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ($p \geq 0.000$)، مما يدل على وجود علاقات ارتباطية موجبة ومرتفعة تعزز من صدق الاتساق الداخلي لهذا البُعد. ويشير ذلك إلى أنّ الفقرات تقيس بفعالية مكونات المناخ التنظيمي داخل المنطقة الحرة، هذا الانسجام في النتائج يُبرز تكامل محتوى الفقرات في التعبير عن مفهوم المناخ التنظيمي، ويعكس دقة في البناء النظري للأداة المستخدمة في قياس هذا الجانب من المتغير المستقل، مما يدعم الثقة في نتائج القياس.

البُعد الثالث: التخطيط الاستراتيجي:

الجدول (8) يوضح نتائج معاملات الارتباط لقياس صدق الاتساق الداخلي للبُعد الثالث والدرجة الكلية للبُعد

م	فقرات البُعد **الثالث (التخطيط الاستراتيجي)**	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	المنطقة الحرة سرت لديها رؤية واضحة المعالم	0.890	0.000
2	قرار إنشاء المنطقة الحرة سرت جاء بناءً على أسس استثمارية وخطط استراتيجية تنموية قابلة للتحقيق مستقبلاً	0.938	0.000
3	تسعى المنطقة الحرة سرت إلى تعديل أهدافها الاستراتيجية وفق متطلبات الأسواق العالمية	0.924	0.000
4	رسالة المنطقة الحرة سرت واضحة، ويستطيع أن يطلع عليها جميع العاملين والمستثمرين	0.896	0.000
5	تقوم المنطقة الحرة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمقارنة الفرص والتهديدات بعناصر القوة والضعف	0.930	0.000
6	لدى المنطقة الحرة سرت المرونة الكافية لمواجهة التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية	0.921	0.000

أظهرت نتائج تحليل معاملات الارتباط لفقرات بُعد "التخطيط الاستراتيجي" اتساقًا داخليًا قويًا ومتماسكًا، حيث جاءت جميع قيم معاملات الارتباط مرتفعة وتراوحت بين (0.890) و(0.938)، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($p \geq 0.000$). وتعكس هذه النتائج قوة الترابط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبُعد، مما يدل على أنّ الفقرات تقيس بفعالية مختلف جوانب التخطيط الاستراتيجي في المنطقة الحرة سرت، ويُبرز هذا الترابط العالي صدق البُعد في تمثيل مفهوم التخطيط الاستراتيجي، ويؤكد جودة الصياغة النظرية لفقراته، مما يدعم صلاحية الأداة في تقديم بيانات دقيقة وموثوقة تسهم في تفسير دور الإدارة الاستراتيجية في تعزيز فعالية المنطقة الحرة في سرت.

البُعد الرابع: اللوائح والقوانين:

الجدول (9) يوضح نتائج معاملات الارتباط لقياس صدق الاتساق الداخلي للبُعد الرابع والدرجة الكلية للبُعد

م	فقرات البُعد **الرابع** (اللوائح والقوانين)	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	القوانين والتشريعات الليبية تسهم في جذب الاستثمارات الخارجية	0.604	0.000
2	تعزز اللوائح والتشريعات الليبية الخاصة بالمناطق الحرة المساواة في الحقوق والواجبات لمنع الفساد وتحسين الأداء في العمل	0.802	0.000
3	يوفر القانون الليبي الحماية والتعويض المناسب للمستثمرين الأجانب في حالة القوة القاهرة	0.612	0.000
4	هناك تضارب وغموض في صياغة القوانين والتشريعات الخاصة بالمناطق الحرة في ليبيا	0.626	0.000
5	يتم تطبيق القوانين والتشريعات على جميع العاملين بالمنطقة الحرة سرت دون استثناء مما يسهم في تحسين الأداء	0.723	0.000

تشير نتائج اختبار معامل الارتباط لفقرات بُعد "اللوائح والقوانين" إلى وجود مستوى مقبول من الاتساق الداخلي بين الفقرات والدرجة الكلية لهذا البُعد، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.604) و(0.802)، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($p \geq 0.000$). وعلى الرغم من أنّ معاملات الارتباط في هذا البُعد جاءت أقل نسبيًا مقارنةً بالأبعاد الأخرى، إلّا أنّها ما تزال تشير إلى وجود ارتباط إيجابي ودال يعكس تماسكًا مقبولًا بين الفقرات في التعبير عن الجوانب القانونية والتشريعية ذات العلاقة بالمناطق الحرة. وتُبرز هذه النتائج أنّ فقرات هذا البُعد قادرة على تمثيل مفهوم "اللوائح والقوانين" بدرجة جيدة، إلّا أنّ التباين النسبي في قيم الارتباط يعكس تنوعًا في أوجه التناول أو تفاوتًا في إدراك المبحوثين لبعض الجوانب القانونية، مما يمكن أخذه بعين الاعتبار عند تفسير النتائج أو تطوير الأداة في دراسات لاحقة.

ثانياً: المتغير التابع (جذب الاستثمارات الخارجية):

الجدول (10) يوضح نتائج معاملات الارتباط لقياس صدق الاتساق الداخلي للمتغير التابع والدرجة الكلية للبُعد

م	فقرات **المتغير التابع** (جذب الاستثمارات الخارجية)	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	توافر الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة الحرة سرت يسهم في رفع المستوى الاقتصادي والتجاري للمدينة	0.649	0.000
2	يوجد نقص في العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لجذب المشروعات الاستثمارية إلى المنطقة الحرة سرت	0.780	0.000
3	لا توجد خريطة استثمارية للمناطق الواعدة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية في ليبيا	0.843	0.000
4	تعتبر من محددات الاستثمار عدم وجود معلومات كافية عن ماهية الاستثمار بالمنطقة الحرة سرت	0.790	0.000
5	هناك عراقيل إدارية وبيروقراطية تواجه المستثمرين المحليين والأجانب بالمنطقة الحرة سرت	0.873	0.000
6	الاستثمار الأجنبي يوفر بيئة اقتصادية مستقرة ومتحررة من التدخلات الحكومية واقتصاد يتسم بالتنظيم	0.762	0.000
7	زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة المضيفة	0.715	0.000

أظهرت نتائج تحليل معاملات الارتباط لفقرات المتغير التابع "جذب الاستثمارات الخارجية" اتساقًا داخليًا جيدًا بين الفقرات والدرجة الكلية للبُعد، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.649) و(0.873)، وجميعها ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى معنوية ($p \geq 0.000$). وتشير هذه النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي ودال بين كل فقرة والمفهوم العام الذي تمثّله، ما يعكس قدرة الفقرات على التعبير عن مختلف أبعاد جذب الاستثمارات الخارجية في المنطقة الحرة سرت، ويؤكد هذا التماسك الداخلي صلاحية الأداة في قياس المتغير التابع بشكل موثوق، ويعزز من الصدق البنائي للفقرات بوصفها تعكس الجوانب الحقيقية والتحديات الفعلية التي تؤثر في استقطاب المستثمرين الأجانب، مما يمنح نتائج الدراسة قوة تفسيرية وتحليلية أكبر عند مناقشة العلاقة بين المتغيرات.

اختبار الفا كرونباخ (اختبار الثبات):

يقصد به أنّه عند إعادة توزيع الاستبيان مرة ثانية على نفس أفراد العينة في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها سنحصل على نفس النتائج السابقة، وتتفق معظم البحوث العلمية على قيم العتبة لمعامل الفا كرونباخ هي إذا حقق المعامل قيمة أكبر من (0.70)، فنقول إنّ عبارات الاستبيان ككل أو عبارات المحور أو البُعد تتمتع بالثبات (Nunnally &Bernstein,1994,p264-265). وتوضح النتائج المبينة بالجدول رقم (11) أنّ أداة الدراسة تمتلك مستوى عالٍ من الثبات، مما يعني أنّها توفر بيانات موثوقة ومتسقة عند تطبيقها على عينة الدراسة وبذلك، يمكن الاعتماد عليها في قياس دور إدارة المناطق الحرة بمدينة سرت وجذب الاستثمارات الخارجية بثقة عالية، والجدول التالي يبيّن معاملات ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة (ألفاكرونباخ).

الجدول (11) يبيّن معاملات ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد متغيرات الاستبانة

م	المتغيرات	الفقرات	معامل الفا كرونباخ
	المتغير المستقل (دور إدارة المناطق الحرة)		
1	دعم وتأييد الإدارة العليا	7	0.957
2	المناخ التنظيمي	6	0.906
3	التخطيط الاستراتيجي	6	0.961
4	اللوائح والقوانين	5	0.700
	المتغير التابع (جذب الاستثمارات الخارجية)	**7**	**0.888**
	الدرجة الكلية	**31**	**0.943**

تشير نتائج اختبار "ألفا كرونباخ" إلى أنّ أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، مما يعزز من موثوقية البيانات

المستخلصة من الاستبيان، حيث تجاوزت معظم الأبعاد الحدود المقبولة لمعامل الثبات (0.70)، حسب مقياس Nunnally (&Bernstein,1994,p264-265) بل أنّ بعضها أظهر مستويات ممتازة من الاتساق، كما هو الحال في بُعد "التخطيط الاستراتيجي" الذي سجل أعلى قيمة بلغت (0.961)، يليه "دعم وتأييد الإدارة العليا" بقيمة (0.957)، و"المناخ التنظيمي" بقيمة (0.906). أمّا بُعد "اللوائح والقوانين"، فرغم حصوله على أدنى قيمة (0.700)، إلّا أنّه يظل ضمن العتبة المقبولة علميًا مما يشير إلى حد أدنى من الاتساق المقبول. كما سجل المتغير التابع "جذب الاستثمارات الخارجية" قيمة جيدة بلغت (0.888)، بينما جاءت الدرجة الكلية للأداة (0.943) لتعكس مستوىً عامًا مرتفعًا من الثبات. هذه النتائج تدل على أنّ الأداة البحثية تمّ تصميمها وصياغتها بدقة، بما يسمح بإعادة استخدامها ضمن نفس الشروط وتحقيق نتائج متسقة، وهو ما يعزز من الثقة في صلاحية الأداة لقياس العلاقة بين "دور إدارة المناطق الحرة" و"جذب الاستثمارات الخارجية" بمدينة سرت.

خلاصة لما سبق أظهرت نتائج اختبارات الصدق والثبات أنّ أداة الدراسة المستخدمة في قياس "دور إدارة المناطق الحرة" كمتغير مستقل، و"جذب الاستثمارات الخارجية" متغيراً تابعاً، تتمتع بمستوى عالٍ من الجودة المنهجية. وكشفت معاملات الارتباط (صدق الاتساق الداخلي) عن ترابط قوي ودال إحصائيًا بين فقرات كل بُعد والدرجة الكلية له، مما يعكس صدقًا بنائيًا جيدًا ومناسبًا لموضوع الدراسة. كما أكدت نتائج اختبار ألفا كرونباخ على ارتفاع درجة الثبات لمعظم الأبعاد، حيث تجاوزت جميع القيم الحد الأدنى المقبول (0.70)، وبلغت الدرجة الكلية للأداة (0.943)، مما يدل على موثوقية عالية. وعليه يمكن اعتبار الاستبيان أداة صالحة وموثوقة لجمع البيانات وتحليل العلاقة بين المتغيرين محل الدراسة في بيئة المنطقة الحرة بمدينة سرت.

التحليل الاحصائي للمتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة:

نحاول في هذا المطلب أنْ نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الآتية:

✓ **النوع:**

الجدول (12) يوضح نتائج التحليل الوصفي للبانات الديمغرافية حسب النوع لمفردات عينة الدراسة

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	ذكر	38	%90.5
2	أنثى	4	%9.5
	المجموع	**42**	**%100**

توضح نتائج الجدول (12) الذي يعرض التوزيع الديمغرافي لعينة الدراسة حسب متغير النوع، يتضح أنّ الغالبية العظمى يجب تعديل الفقرة أسفل الجدول من أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم 38 موظفًا بنسبة تمثّل 90.5% من إجمالي مفردات العينة، في حين لم يتجاوز عدد الإناث 4 موظفات، بنسبة بلغت 9.5% فقط من إجمالي العينة البالغة 42 مفردة.

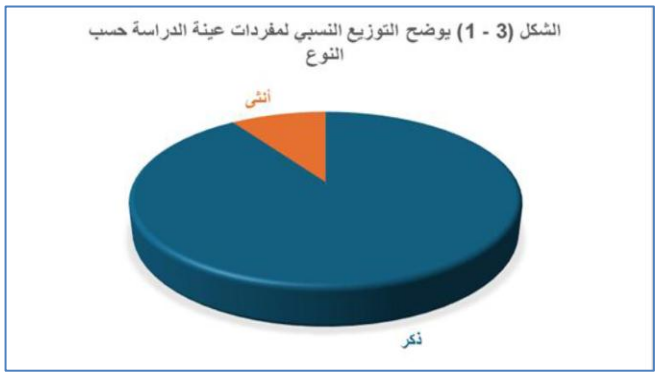

✓ **العمر:**

الجدول (13) يوضح نتائج التحليل الوصفي للبانات الديمغرافية حسب العمر لمفردات عينة الدراسة

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	أقل من 30 عام	16	%38.1
2	من 30 إلى أقل من 40 عام	9	%21.4
3	من 40 إلى أقل من50 عام	12	%28.6
4	من 50 عام فأكثر	5	%11.9
	المجموع	**42**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (13) إلى التوزيع العمري لمفردات عينة الدراسة، حيث تبيّن أنّ الفئة العمرية "أقل من 30 عامًا" هي الأكثر تمثيلًا بين أفراد العينة، إذ بلغت نسبتهم 38.1% من إجمالي عدد الموظفين المشمولين بالدراسة، أي ما يعادل 16 موظفًا. تليها الفئة العمرية "من 40 إلى أقل من 50 عامًا" بنسبة 28.6%، أي ما يمثّل 12 موظفًا من العينة. بينما جاءت الفئة "من 30 إلى أقل من 40 عامًا" بنسبة 21.4%، أي 9 موظفين، في

حين سجّلت الفئة العمرية "50 عامًا فأكثر" أدنى نسبة تمثيل بلغت 11.9% فقط، أي ما يعادل 5 موظفين.

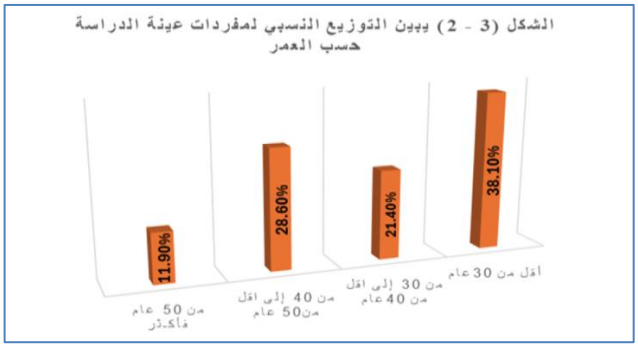

✓ المؤهل العلمي:

الجدول (14) يوضح نتائج التحليل الوصفي للبانات الديمغرافية حسب المؤهل العلمي لمفردات عينة الدراسة

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	الثانوية العامة	9	%21.4
2	بكالوريوس	20	%47.6
3	ماجستير	5	%11.9
4	دكتوراه	5	%11.9
5	غير ذلك	3	%7.1
	المجموع	**42**	**%100**

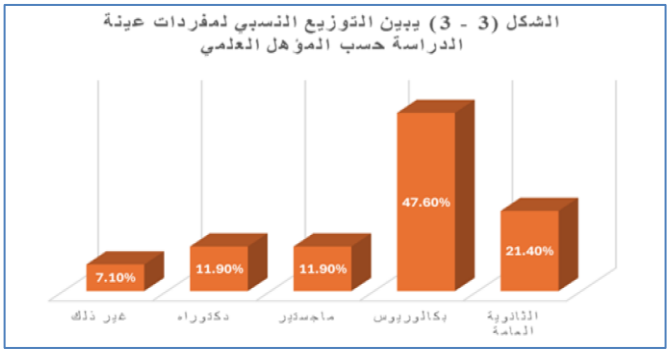

يوضح الجدول رقم (14) التوزيع الوصفي لمتغير المؤهل العلمي بين مفردات عينة الدراسة، حيث تبيّن أنّ النسبة الأكبر من الموظفين يحملون مؤهل البكالوريوس، إذ بلغ عددهم 20 موظفًا يمثلون ما نسبته 47.6% من إجمالي العينة. تليهم فئة الحاصلين على الشهادة الثانوية بنسبة 21.4%، بما يعادل 9 موظفين. أمّا فئتا الحاصلين على شهادتي الماجستير والدكتوراه فتساوتا في العدد، حيث شكّل كل منهما 11.9% من العينة، أي بعدد 5 موظفين لكل فئة. بينما جاءت فئة "التخصصات الأخرى كالدبلوم العالي والمتوسط والليسانس" في أدنى مستوى تمثيل بنسبة بلغت 7.1%، أي ما يعادل 3 موظفين.

✓ عدد الدورات التدريبية:

الجدول (15) يوضح نتائج التحليل الوصفي للبانات الديمغرافية حسب عدد الدورات لمفردات عينة الدراسة

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	لم أشارك	20	%47.6
2	من 1 إلى 2 دورة أو مؤتمر	4	%9.5
3	من 3 إلى 5 دورة أو مؤتمر	11	%26.2
4	من 6 فأكثر	7	%16.7
	المجموع	**42**	**%100**

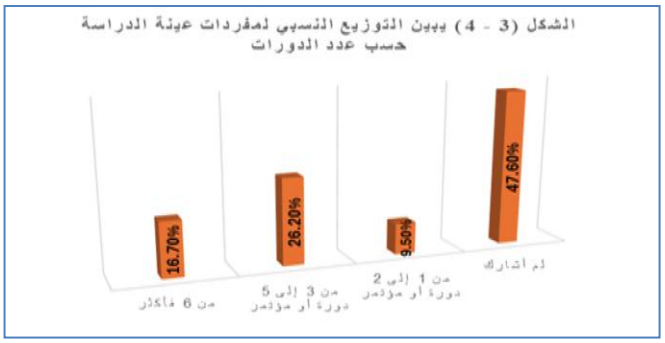

يوضح الجدول رقم (15) التوزيع الوصفي لمتغير عدد الدورات التدريبية التي شارك فيها أفراد عينة الدراسة، حيث أظهرت النتائج أنّ ما يقرب من نصف العينة، وبنسبة 47.6% (20 موظفًا)، لم يسبق لهم المشاركة في أي دورة تدريبية أو مؤتمر. بينما شارك 11 موظفًا (بنسبة 26.2%) في عدد يتراوح من 3 إلى 5 دورات أو مؤتمرات، وهي الفئة الثانية من حيث الحجم. في حين أنّ 7 موظفين فقط (16.7%) أفادوا بمشاركتهم في 6 دورات تدريبية أو أكثر، أمّا الفئة الأقل تمثيلًا فكانت لمن شاركوا في دورة أو دورتين فقط، بنسبة 9.5% أي ما يعادل 4 موظفين.

✓ التخصص العلمي:

الجدول (16) يوضح نتائج التحليل الوصفي للبانات الديمغرافية حسب التخصص العلمي لمفردات عينة الدراسة

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	إدارة أعمال	16	%38.1
2	هندسة	10	%23.8
3	قانون	5	%11.9
4	علوم	2	%4.8
5	غير ذلك	9	%21.4
	المجموع	**42**	**%100**

تشير بيانات الجدول رقم (16) إلى التوزيع الوصفي لمتغير التخصص العلمي بين أفراد عينة الدراسة، حيث يتضح أنّ تخصص "إدارة الأعمال" هو الأكثر شيوعًا بين الموظفين في إدارة المنطقة الحرة بمدينة

سرت، إذ بلغ عدد المنتسبين لهذا التخصص 16 موظفًا بنسبة تمثّل 38.1% من إجمالي العينة. ويليه تخصص "الهندسة" بنسبة 23.8% (10 موظفين)، ثم تخصص "القانون" بنسبة 11.9% (5 موظفين). أمّا تخصص "العلوم" فكان الأقل تمثيلًا بنسبة 4.8% (2 موظفين)، بينما أدرج 9 موظفين تحت فئة "غير ذلك"، والتي تمثّل تخصصات تقنية بنسبة بلغت 21.4%.

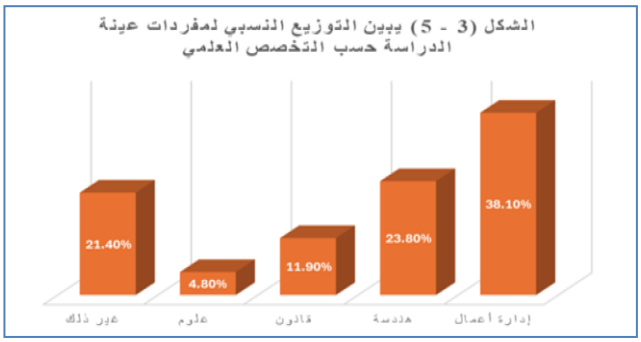

✓ **الخبرة العملية:**

الجدول (17) يوضح نتائج التحليل الوصفي للبانات الديمغرافية حسب الخبرة العملية لمفردات عينة الدراسة

م	المتغير	التكرار	النسبة
1	أقل من 5 سنوات	17	%40.5
2	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	4	%9.5
3	من 10-سنوات إلى أقل من 15-سنة	4	%9.5
4	من 15-سنة إلى أقل من 20 سنة	6	%14.3
5	من 20-سنة فأكثر	11	%26.2
	المجموع	**42**	**%100**

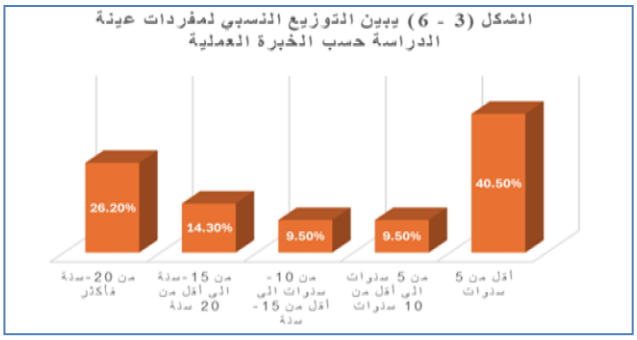

يوضح الجدول (17) التوزيع الوصفي لمتغير الخبرة العملية بين مفردات عينة الدراسة، حيث تشير النتائج إلى أنّ الفئة الأكثر تمثيلًا هي فئة الموظفين الذين تقل خبرتهم العملية عن 5 سنوات، ويمثلون 40.5% من إجمالي العينة (17 موظفًا). تليها فئة من لديهم خبرة "20 سنة فأكثر"، بنسبة بلغت 26.2% (11 موظفًا)، مما يشير إلى وجود شريحة من ذوي الخبرة الطويلة داخل المؤسسة. أمّا باقي الفئات فتوزعت كما يلي: 6 موظفين ضمن الفئة "من 15 إلى أقل من 20 سنة" بنسبة 14.3%، و4 موظفين لكل من فئتي "من 5 إلى أقل من 10 سنوات" ومن" 10 إلى أقل من 15 سنة"، بنسبة متساوية بلغت 9.5% لكل منهما. تعكس هذه النتائج وجود مزيج متوازن نسبيًا بين الكفاءات الشابة وقليلة الخبرة من جهة، وأصحاب الخبرات الطويلة من جهة أخرى.

تحليل وعرض نتائج الدراسة:

أولاً: التحليل الوصفي لنتائج المتغير المستقل (دور إدارة المناطق الحرة): تمّ قياس المتغير المستقل من خلال أربعة أبعاد فرعية هي (تأييد الإدارة العليا، المناخ التنظيمي، التخطيط الاستراتيجي، القوانين واللوائح)، ولبيان الأهمية النسبية لأبعاد المتغير المستقل (دور إدارة المناطق الحرة) من وجهة نظر العاملين بالمنطقة الحرة بمدينة سرت، ودرجة موافقتهم عليها، سنتناول تحليل لواقع الأبعاد الفرعية كالآتي:

البُعد الأول: تأييد الإدارة العليا:

الجدول (18) يوضح المتوسطات والانحرافات للبُعد الأول

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الأهمية
1	تمتلك الإدارة العليا فهم واضح حول ماهية المناطق الحرة	4.0000	1.01212	4	مرتفعة
2	تسعى إدارة المنطقة الحرة لتحسين معرفة العاملين بالمهارات اللازمة لأداء المهام بأفضل وجه	4.1190	1.08656	1	مرتفعة
3	تشمل برامج التدريب والتطوير كافة المستويات بالمنطقة الحرة سرت مما يضمن التقدم والتطور	4.0714	1.02154	2	مرتفعة
4	توفر الإدارة العليا المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق أهداف المنطقة الحرة سرت	3.9286	1.31396	7	مرتفعة
5	تهتم الإدارة العليا بمبدأ الإبداع والتحسين المستمر وتشجع العاملين على تقديم مبادرات لتحسين الأداء	4.0714	1.17687	3	مرتفعة
6	يتم متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنطقة الحرة سرت بشكل دوري	3.9762	1.27811	6	مرتفعة
7	توفر الإدارة العليا حوافز مشجعة لاستقطاب الكوادر البشرية المتميزة	4.0000	1.18938	5	مرتفعة
	المستوى العام	4.0238	1.03301	-	**مرتفعة**

في إطار تحليل البُعد الأول من المتغير المستقل "دور إدارة المناطق الحرة"، والمتمثّل في تأييد الإدارة العليا، تظهر نتائج الجدول (18) أنّ مستوى الأهمية المدرك من قبل العاملين بإدارة المنطقة الحرة بمدينة سرت كان مرتفعًا بوجه عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا البُعد (4.0238) بانحراف معياري قدره (1.03301)، مما يعكس درجة عالية من الاتفاق بين أفراد العينة حول فاعلية هذا البعد. من حيث ترتيب الفقرات، جاءت أعلى فقرة في هذا البُعد هي: "تسعى إدارة المنطقة الحرة لتحسين معرفة العاملين بالمهارات اللازمة لأداء

المهام بأفضل وجه" بمتوسط حسابي بلغ (4.1190)، وهو ما يشير إلى إدراك الموظفين لجهود الإدارة في تطوير الكفاءات البشرية، مما يعزز قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، تلتها فقرة: "تشمل برامج التدريب والتطوير كافة المستويات بالمنطقة الحرة سرت مما يضمن التقدم والتطور" بمتوسط (4.0714)، وكذلك الفقرة التي تناولت اهتمام الإدارة العليا بمبدأ الإبداع والتحسين المستمر، بنفس المتوسط، ما يعكس اهتمام الإدارة ببناء بيئة عمل محفزة على التطوير والابتكار. أمّا أدنى الفقرات تقييمًا فجاءت في: "توفر الإدارة العليا المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق أهداف المنطقة الحرة سرت" بمتوسط (3.9286)، ويتم متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنطقة الحرة سرت بشكل دوري" بمتوسط (3.9762)، رغم بقائهما ضمن نطاق الأهمية المرتفعة، إلّا أنّهما يشيران إلى وجود مساحة للتحسين من وجهة نظر العاملين، خصوصًا فيما يتعلق بتوفير الموارد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية. وبشكل عام تؤكد هذه النتائج أنّ العاملين يرون أنّ الإدارة العليا تلعب دورًا إيجابيًا في دعم وتطوير بيئة العمل داخل المنطقة الحرة، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا لهذا البُعد في تعزيز فاعلية الإدارة في جذب الاستثمارات الخارجية، وهو ما يدعم الفرضيات الأساسية للدراسة.

البُعد الثاني: المناخ التنظيمي

الجدول (19) يوضح المتوسطات والانحرافات للبُعد الثاني

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الأهمية
1	يشارك العاملون في صنع القرارات وصياغة الأهداف الخاصة بعمل المنطقة الحرة سرت	3.5714	1.12927	5	مرتفعة
2	تهتم المنطقة الحرة بالاقتراحات والمبادرات التي يتقدم بها العاملون والمرؤوسون	3.9048	1.10010	2	مرتفعة
3	تسهم إدارة المنطقة الحرة سرت في توفير تقنيات حديثة من أجل تحسين الأداء في العمل	4.0952	1.20587	1	مرتفعة
4	تعمل إدارة المنطقة الحرة سرت على إتاحة فرص التدريب لجميع العاملين دون استثناء	3.8333	1.22806	3	مرتفعة
5	يعقد المسؤولون اجتماعات مفتوحة مع العاملين يسمح فيها بالحوار دون قيود أو تحيز	3.3333	1.16172	6	متوسطة
6	تتناسب تخصصات العاملين مع طبيعة ومهام وواجبات وظائفهم بالمنطقة الحرة سرت	3.7857	1.20032	4	مرتفعة
	المستوى العام	3.7540	0.96710	-	**مرتفعة**

أظهرت نتائج التحليل الوصفي لبُعد "المناخ التنظيمي" أنّ آراء أفراد العينة جاءت بمستوى أهمية مرتفعة، حيث بلغ المتوسط العام (3.75) والانحراف المعياري (0.96)، مما يشير إلى تقييم إيجابي نسبيًا لبيئة العمل داخل المنطقة الحرة سرت. وقد حصلت عبارة "تسهم إدارة المنطقة الحرة سرت في توفير تقنيات حديثة من أجل تحسين الأداء" على أعلى متوسط (4.10)، مما يدل على وعي إداري بأهمية التحديث التقني. في المقابل جاءت عبارة "يعقد المسؤولون اجتماعات مفتوحة مع العاملين يسمح فيها بالحوار دون قيود أو تحيز" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.33)، مما يعكس حاجة لتحسين آليات التواصل الداخلي والمشاركة. وتشير هذه النتائج إلى أنّ المناخ التنظيمي يسير في اتجاه إيجابي، رغم وجود بعض الجوانب التي تستدعي مزيدًا من التطوير، خاصة فيما يتعلق بالحوار المفتوح وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار.

البُعد الثالث: التخطيط الاستراتيجي

الجدول (20) يوضح المتوسطات والانحرافات للبُعد الثالث

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الأهمية
1	المنطقة الحرة سرت لديها رؤية واضحة المعالم	4.0714	1.17687	3	مرتفعة
2	قرار إنشاء المنطقة الحرة سرت جاء بناءً على أسس استثمارية وخطط استراتيجية تنموية قابلة للتحقيق مستقبلاً	4.2143	1.20032	1	مرتفعة
3	تسعى المنطقة الحرة سرت إلى تعديل أهدافها الاستراتيجية وفق متطلبات الأسواق العالمية	4.0714	1.23748	2	مرتفعة
4	رسالة المنطقة الحرة سرت واضحة، ويستطيع أن يطلع عليها جميع العاملون والمستثمرون	4.0476	1.24846	4	مرتفعة
5	تقوم المنطقة الحرة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمقارنة الفرص والتهديدات بعناصر القوة والضعف	3.9524	1.10326	5	مرتفعة
6	لدى المنطقة الحرة سرت المرونة الكافية لمواجهة التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية	3.9286	1.15596	6	مرتفعة
	المستوى العام	4.0476	1.08780	-	**مرتفعة**

يعرض الجدول (20) نتائج التحليل الوصفي للبُعد الثالث من المتغير المستقل، وهو التخطيط الاستراتيجي، حيث تشير البيانات إلى أنّ تقييم العاملين لمستوى هذا البُعد كان مرتفعًا بوجه عام، بمتوسط حسابي كلي بلغ (4.0476)، وانحراف معياري (1.08780)، مما يدل على وجود اتفاق واسع بين مفردات العينة حول فاعلية السياسات الاستراتيجية المتبعة في المنطقة الحرة بمدينة سرت. وجاءت أعلى فقرات هذا البُعد تقييمًا كانت: "قرار إنشاء المنطقة الحرة سرت جاء بناءً على أسس استثمارية وخطط استراتيجية تنموية قابلة للتحقيق مستقبلاً" بمتوسط بلغ (4.2143)، وهو ما يعكس ثقة العاملين في جدوى تأسيس المنطقة الحرة من منظور التخطيط بعيد المدى، ويرجّح إدراكهم لوجود أهداف استراتيجية مدروسة. وتليها فقرتان متقاربتان من حيث المتوسط الحسابي: "تسعى المنطقة الحرة

سرت إلى تعديل أهدافها الاستراتيجية وفق متطلبات الأسواق العالمية"، و"المنطقة الحرة سرت لديها رؤية واضحة المعالم"، ولكل منهما متوسط (4.0714)، ما يدل على انخراط الإدارة في عمليات مراجعة وتحديث الرؤية والأهداف بما يتناسب مع التغيرات في بيئة الأعمال الدولية. أمّا الفقرات ذات التقييم الأدنى رغم استمرارها في نطاق الأهمية المرتفعة والتي تنصّ على أنْ: "تقوم المنطقة الحرة بتحليل البيئة الداخلية والخارجية لمقارنة الفرص والتهديدات بعناصر القوة والضعف" بمتوسط (3.9524)، و"لدى المنطقة الحرة سرت المرونة الكافية لمواجهة التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية" بمتوسط (3.9286)، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهد في مجال التحليل البيئي وبناء قدرة مؤسسية للتكيّف مع التغيرات المتسارعة في محيط العمل. وبشكل عام تعكس هذه النتائج تقييمًا إيجابيًا من قِبل الموظفين لجهود المنطقة الحرة في مجال التخطيط الاستراتيجي، بما يعزز من قدرتها على استقطاب الاستثمارات الخارجية وتحقيق تنمية مستدامة في المستقبل.

البُعد الرابع: اللوائح والقوانين

الجدول (21) يوضح المتوسطات والانحرافات للبُعد الرابع

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الأهمية
1	القوانين والتشريعات الليبية تسهم في جذب الاستثمارات الخارجية	4.2857	0.77415	1	مرتفعة جداً
2	تعزز اللوائح والتشريعات الليبية الخاصة بالمناطق الحرة المساواة في الحقوق والواجبات لمنع الفساد وتحسين الأداء في العمل	4.2143	0.75015	2	مرتفعة جداً
3	يوفر القانون الليبي الحماية والتعويض المناسب للمستثمرين الأجانب في حالة القوة القاهرة	4.0476	0.96151	4	مرتفعة
4	هناك تضارب وغموض في صياغة القوانين والتشريعات الخاصة بالمناطق الحرة في ليبيا	3.2381	1.20587	5	مرتفعة جداً
5	يتم تطبيق القوانين والتشريعات على جميع العاملين بالمنطقة الحرة سرت دون استثناء مما يسهم في تحسين الأداء	4.1190	0.86115	3	مرتفعة
المستوى العام		3.9810	0.60697	-	**مرتفعة**

يوضح الجدول رقم (21) نتائج التحليل الوصفي للبُعد الرابع من المتغير المستقل وهو اللوائح والقوانين، حيث تشير النتائج إلى أنّ تقييم العاملين لهذا البُعد جاء في مستوى مرتفع، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.9810)، وانحراف معياري (0.60697)، ما يدل على وجود درجة عالية من التوافق بين أفراد العينة حول فاعلية الإطار القانوني المنظم للمناطق الحرة في ليبيا. وجاءت أعلى فقرات هذا البُعد تقييمًا كانت: "القوانين والتشريعات الليبية تسهم في جذب الاستثمارات الخارجية" بمتوسط (4.2857)، تليها فقرة "تعزز اللوائح والتشريعات الليبية الخاصة بالمناطق الحرة المساواة في الحقوق والواجبات لمنع الفساد وتحسين الأداء في العمل" بمتوسط (4.2143)، وكلا الفقرتين صنفتا ضمن مستوى "مرتفع جدًا"، ما يعكس إدراك الموظفين لأهمية وجود بيئة تشريعية واضحة ومحفّزة لجذب المستثمرين، وتشجع على الشفافية والعدالة في التعاملات، وجاءت وفي المرتبة الثالثة، جاءت فقرة: "يتم تطبيق القوانين والتشريعات على جميع العاملين بالمنطقة الحرة سرت دون استثناء" بمتوسط (4.1190)، مما يعزز الانطباع الإيجابي عن العدالة التنظيمية داخل المؤسسة، أمّا أدنى الفقرات تقييمًا فكانت: "هناك تضارب وغموض في صياغة القوانين والتشريعات الخاصة بالمناطق الحرة في ليبيا" بمتوسط (3.2381)، والتي رغم تصنيفها ضمن مستوى "مرتفع جدًا" بحسب الجدول، إلّا أنّ معناها يُشير إلى وجود ملاحظات سلبية من قِبل المشاركين حول وضوح وفعالية بعض جوانب الإطار التشريعي، الأمر الذي ينعكس سلبًا على ثقة المستثمرين، ويدعو إلى إعادة تقييم وتحديث التشريعات ذات الصلة. وبشكل عام تُظهر هذه النتائج أنّ العاملين يُقدّرون أهمية اللوائح والقوانين في دعم بيئة الاستثمار، إلّا أنّهم في الوقت ذاته يُقرّون بوجود بعض الإشكاليات التي تعوق التطبيق السلس والكامل لهذه القوانين، ما يتطلب جهودًا إصلاحية لتوحيد وتبسيط الإطار التشريعي وتحسين تنفيذه.

الخلاصة: في ضوء التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل "دور إدارة المناطق الحرة"، أظهرت النتائج أنّ العاملين بالمنطقة الحرة بمدينة سرت يقيّمون جميع الأبعاد (تأييد الإدارة العليا، المناخ التنظيمي، التخطيط الاستراتيجي، القوانين واللوائح) بمستوى مرتفع عمومًا.

- تأييد الإدارة العليا أظهر أنّ الإدارة تركز على تطوير المهارات والابتكار، مع بعض التحفظات حول توفير المستلزمات المادية والبشرية.
- المناخ التنظيمي بيّن أنّ هناك بيئة عمل محفزة لكن مع الحاجة لتحسين بعض الجوانب مثل التحفيز.
- التخطيط الاستراتيجي أظهر رؤية واضحة وأهداف قابلة للتحقيق، لكن يحتاج إلى مزيد من المرونة في مواجهة التغيرات.
- اللوائح والقوانين تمّ تقييمها إيجابيًا في مجملها، رغم وجود بعض الغموض في بعض التشريعات الخاصة بالمناطق الحرة.

بذلك، تؤكد النتائج على أهمية دور الإدارة العليا والإطار القانوني في

تعزيز قدرة المنطقة الحرة على جذب الاستثمارات، مع الحاجة لتحسين بعض الجوانب لتحقيق أفضل النتائج.

ثانياً: نتائج تحليل وجهات نظر افراد عينة الدراسة حول المتغير التابع (جذب الاستثمارات الخارجية).

الجدول (22) يوضح المتوسطات والانحرافات للمتغير التابع

م	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المرتبة	مستوى الأهمية
1	توافر الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة الحرة سرت يسهم في رفع المستوى الاقتصادي والتجاري للمدينة	4.5238	0.94322	1	مرتفعة جداً
2	يوجد نقص في العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لجذب المشروعات الاستثمارية إلى المنطقة الحرة سرت	3.5714	1.08522	3	مرتفعة
3	لا توجد خريطة استثمارية للمناطق الواعدة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية في ليبيا	3.1429	1.20104	5	متوسطة
4	تعتبر من محددات الاستثمار عدم وجود معلومات كافية عن ماهية الاستثمار بالمنطقة الحرة سرت	3.2619	1.30775	4	متوسطة
5	هناك عراقيل إدارية وبيروقراطية تواجه المستثمرين المحليين والأجانب بالمنطقة الحرة سرت	3.0714	1.13466	7	متوسطة
6	الاستثمار الأجنبي يوفر بيئة اقتصادية مستقرة ومتحررة من التدخلات الحكومية واقتصاد يتسم بالتنظيم	3.8095	1.04153	2	مرتفعة
7	زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة المضيفة	3.1429	1.15972	6	متوسطة
	المستوى العام	3.5034	0.87396	-	**مرتفعة**

يوضح الجدول رقم (22) نتائج تحليل وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول المتغير التابع "جذب الاستثمارات الخارجية"، حيث تشير النتائج إلى أنّ مستوى الأهمية العام لهذا المتغير جاء مرتفعًا، بمتوسط حسابي بلغ (3.5034) وانحراف معياري (0.87396)، مما يشير إلى أنّ هناك اتفاقًا نسبيًا بين أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات. وكانت أعلى فقرات هذا المتغير تقييمًا: "توافر الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة الحرة سرت يسهم في رفع المستوى الاقتصادي والتجاري للمدينة" بمتوسط (4.5238)، ما يشير إلى إدراك العاملين للأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية على اقتصاد المدينة بشكل عام. تلتها فقرة: "الاستثمار الأجنبي يوفر بيئة اقتصادية مستقرة ومتحررة من التدخلات الحكومية واقتصاد يتسم بالتنظيم" بمتوسط (3.8095)، مما يعكس تقديرًا عالٍ من قِبل العاملين لتأثير الاستثمارات الأجنبية على استقرار وتنظيم الاقتصاد. أمّا الفقرات ذات التقييم المتوسط فكانت:

"يوجد نقص في العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لجذب المشروعات الاستثمارية" بمتوسط (3.5714)، مما يشير إلى تحديات في تطوير الكفاءات المحلية لجذب الاستثمارات. كما أنّ وجود "خريطة استثمارية للمناطق الواعدة" و"معلومات عن ماهية الاستثمار" يُعدّان من النقاط التي تحتاج إلى تطوير لتحفيز الاستثمارات. بالمجمل يُظهر التحليل أنّ العاملين يدركون أنّ توافر الاستثمارات الأجنبية يؤثر بشكل إيجابي على المدينة، ولكنهم يعترفون بوجود بعض التحديات في مجالات مثل العمالة الماهرة، المعلومات الاستثمارية، والعراقيل الإدارية التي تحدّ من جذب المزيد من الاستثمارات.

اختبار الفرضيات:

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة الذي يتمحور في الكشف عن مدى وجود علاقة ارتباطية ذات تأثير إيجابي بين المتغير المستقل وأبعاده، والمتغير التابع، وبحساب معادلة الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغيرين نتحصل على مؤشرات إحصائية تفسّر لنا هذه العلاقة:

– معامل الارتباط بيرسون: ويستخدم لقياس اتجاه وقوة العلاقة الخطية بين المتغيرين، وتقع قيمة معامل الارتباط بين –1 إلى +1، وهذه القيمة تدل على قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرين.

– اختبار F: من أجل معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، وذلك من خلال قيمة sig أقل من 0.05 فإنّ العلاقة المدروسة بين المتغيرين ذات علاقة إحصائية.

أ. **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأييد ودعم الإدارة العليا في جذب الاستثمار الخارجي.

الجدول (23) نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الأول

المتغيرات	معامل الارتباط(R)	قيمة (F)	الاحتمالية
تأييد ودعم الإدارة العليا	0.100[a]	0.404	0.592[a]

a. Predictors: (Constant), دعم وتأييد الإدارة العليا

b. Dependent Variable: التابع المتغير (الاستثمارات الخارجية)

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى إلى أنّ هناك علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيًا بين بُعد تأييد ودعم الإدارة العليا والمتغير التابع جذب الاستثمار الخارجي، حيث بلغ معامل الارتباط (R = 0.100)، وهي قيمة منخفضة جدًا تدل على علاقة ارتباط ضعيفة. أمّا بالنسبة لقيمة اختبار F فبلغت (0.404) مع قيمة احتمالية (Sig =0.592)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يعني أنّ العلاقة بين هذا البُعد وجذب الاستثمارات ليست معنوية إحصائيًا. **وبناءً على هذه النتائج، نقبل الفرضية الصفرية التي**

تنصّ على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا وجذب الاستثمارات الخارجية. ويُستنتج أنّ تأييد الإدارة العليا وحده لا يُعدّ مؤثرًا بدرجة كافية في جذب الاستثمار، مما يتطلب النظر في أبعاد أخرى أكثر تأثيرًا أو تعزيز دور الإدارة في الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية ذات العلاقة المباشرة بالمستثمرين.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للمناخ التنظيمي في جذب الاستثمار الخارجي.

الجدول (24) نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الثاني

المتغيرات	معامل الارتباط(R)	قيمة (F)	الاحتمالية
المناخ التنظيمي	0.172[a]	1.221	0.276[a]

a. Predictors: (Constant), المناخ التنظيمي

b. Dependent Variable: التابع المتغير (الاستثمارات الخارجية)

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية إلى وجود علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيًا بين بُعد المناخ التنظيمي والمتغير التابع جذب الاستثمار الخارجي. حيث بلغ معامل الارتباط 0.172 = (R)، وهي قيمة تدل على علاقة ارتباط ضعيفة جدًا بين المناخ التنظيمي وجذب الاستثمارات، كما أنّ قيمة 1.221 = F مع الاحتمالية 0.276 = (Sig)، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أنّ العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، **وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية الصفرية التي تفيد بأنّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المناخ التنظيمي وجذب الاستثمار الخارجي، وتُرفض الفرضية البديلة.** هذا يشير إلى أنّ المناخ التنظيمي بمفرده لا يُعدّ عاملًا حاسمًا في التأثير على جذب الاستثمارات الخارجية في المنطقة الحرة سرت، وربما تكون هناك حاجة إلى تعزيز المناخ المؤسسي بآليات تنفيذية فعّالة، أو أنّ العوامل المؤثرة الحقيقية تكمن في أبعاد أخرى أكثر صلة كالتشريعات أو التخطيط الاستراتيجي.

ج. الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في جذب الاستثمار الخارجي.

الجدول (25) نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الثالث

المتغيرات	معامل الارتباط(R)	قيمة (F)	الاحتمالية
التخطيط الاستراتيجي	0.233[a]	2.287	0.138[a]

a. Predictors: (Constant), التخطيط الاستراتيجي

b. Dependent Variable: التابع المتغير (الاستثمارات الخارجية)

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة إلى أنّ العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وجذب الاستثمار الخارجي هي علاقة ضعيفة وغير معنوية إحصائيًا، حيث كان معامل الارتباط 0.233 = (R)، وهو يدل على وجود علاقة إيجابية، ولكن ضعيفة جدًا، وقيمة F = 2.287 والاحتمالية 0.138 = (Sig)، وهي أكبر من 0.05، مما يعني أنّ العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية. وبناءً على هذه النتائج تُقبل الفرضية الصفرية التي تنصّ على أنّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي وجذب الاستثمارات الخارجية، وتُرفض الفرضية البديلة.

وعلى الرغم من وجود ميل إيجابي في العلاقة إلّا أنّ قوة التأثير ما تزال ضعيفة، ولا تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية، مما يُشير إلى احتمال وجود عوامل وسيطة أو داعمة أخرى يجب تعزيزها حتى يُصبح للتخطيط الاستراتيجي أثر ملموس وفاعل في جذب الاستثمارات.

د. الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للوائح والقوانين في جذب الاستثمار الخارجي.

الجدول (26) نتائج اختبار الانحدار الخطي على عبارات البعد الرابع

المتغيرات	معامل الارتباط(R)	قيمة (F)	الاحتمالية
اللوائح والقوانين	0.431[a]	9.126	0.004[a]

a. Predictors: (Constant), القوانين اللوائح

b. Dependent Variable: التابع المتغير (الاستثمارات الخارجية)

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية قوية بين اللوائح والقوانين وجذب الاستثمار الخارجي، حيث كان معامل الارتباط 0.431 = (R)، وهي قيمة تشير إلى علاقة ارتباط متوسطة القوة وموجبة، وقيمة F = 9.126، وهي قيمة كبيرة نسبيًا، مما يعكس وجود تباين مفسر جيد، حيث كانت الاحتمالية 0.004 = (Sig)، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أنّ العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية. **وبناءً على هذه النتائج تُرفض الفرضية الصفرية وتُقبل الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اللوائح والقوانين وجذب الاستثمارات الخارجية.** وهذا يُشير بوضوح إلى أنّ وضوح القوانين، وضمان تطبيقها، وحمايتها لحقوق المستثمرين تُعدّ من أهم العوامل التي تساهم في جذب الاستثمارات الخارجية إلى المنطقة الحرة سرت، وتؤكد على ضرورة تعزيز الإطار القانوني كجزء من استراتيجية التنمية الاستثمارية.

الخلاصة:

أظهرت نتائج تحليل الفرضيات الفرعية الأربعة تباينًا في مستوى العلاقة الإحصائية بين أبعاد دور إدارة المناطق الحرة وجذب الاستثمارات الخارجية، حيث بيّنت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من تأييد الإدارة العليا، والمناخ التنظيمي، والتخطيط الاستراتيجي مع المتغير التابع، وذلك لارتفاع قيم الاحتمالية (Sig > 0.05) وضعف معاملات الارتباط، مما يدل على ضعف تأثير هذه الأبعاد في جذب الاستثمار الخارجي. في المقابل أظهرت نتائج الفرضية الرابعة وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين اللوائح والقوانين وجذب الاستثمار الخارجي (Sig = 0.004, R = 0.431)، مما يعكس أهمية الإطار التشريعي كعامل حاسم في تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تأييد الإدارة العليا، حيث عبّر العاملون عن إدراك واضح لمدى دعم القيادة العليا للنهوض بالمنطقة الحرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 4.024 وانحراف معياري بلغ 1.033.

2. بيّنت النتائج وجود مناخ تنظيمي إيجابي إلّا أنّه لم يكن ذا دلالة إحصائية في التأثير على جذب الاستثمار، مما يشير إلى وجود فجوة في تفعيل عناصر البيئة التنظيمية، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ 3.75 وانحراف معياري بلغ 0.96.

3. سجّل بعد التخطيط الاستراتيجي تقييمًا مرتفعًا في التحليل الوصفي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.048 وانحراف معياري بلغ 1.088، إلّا أنّ اختبارات الفرضية لم تثبت وجود علاقة معنوية بينه وبين جذب الاستثمارات الخارجية.

4. أظهر بُعد اللوائح والقوانين أقوى علاقة ارتباط معنوية في جذب الاستثمار الخارجي، مما يعكس أهمية الإطار القانوني في بيئة الاستثمار حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ 3.981 وانحراف معاري بلغ 0.607.

5. المستوى العام لجاذبية الاستثمار في المنطقة الحرة سرت كان مرتفعًا نسبيًا، رغم وجود بعض المعوقات المرتبطة بالإدارة والمعلومات، حيث جاءت بمتوسط حسابي بلغ 3.503 وانحراف معياري بلغ 0.873.

6. أظهرت النتائج أنّ القوانين الليبية تُعدّ عامل جذب مهم، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمرين والمساواة في المعاملة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.214 والانحراف المعياري بلغ 0.750.

7. أظهرت الدراسة ضعف المشاركة في الدورات التدريبية لدى عدد كبير من الموظفين، وهو ما يحد من قدرتهم على تهيئة بيئة استثمارية متطورة، حيث أظهرت النتائج أنّ ما يقارب من نصف العينة لم يسبق لهم المشاركة في أي دورة تدريبية حيث مثلت نسبتهم ما يقارب من 47.6%.

8. اتضح أنّ المؤهلات الأكاديمية لغالبية العينة كانت في مستوى البكالوريوس ويمثلون ما نسبته 47.6% من إجمالي العينة، مما يعكس مستوىً جيدًا من التأهيل العلمي.

9. تبيّن أنّ فئة الشباب (أقل من 30 سنة) تمثّل نسبة كبيرة من العاملين، مما يشير إلى وجود طاقات بشرية يمكن تطويرها واستثمارها، حيث بلغت نسبتهم 38% من إجمالي عدد الموظفين المشمولين بالدراسة.

10. اتضح من الدراسة أنّ مستوى الأهمية العام لمتغير جذب الاستثمارات الخارجية جاء بمتوسط حسابي مرتفع حيث بلغ (3.5034) وانحراف معياري بلغ (0.87396)، مما يشير إلى أنّ هناك اتفاقًا نسبيًا بين أفراد العينة حول العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات، كنقص في العمالة المهارة والمدربة وعدم وجود خريطة استثمارية واضحة المعالم، ومعلومات كافية عن ماهية الاستثمار بالمنطقة الحرة سرت.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تعزيز وتفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالمناطق الحرة، وضمان وضوحها واتساقها، لما لها من دور حاسم في جذب الاستثمارات الخارجية.

2. الاهتمام بتطوير المناخ التنظيمي الداخلي بتعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين.

3. إعادة صياغة الخطط الاستراتيجية للمنطقة الحرة لتكون أكثر ارتباطًا بالأسواق العالمية وتغيراتها.

4. زيادة التركيز على برامج التدريب والتطوير للكوادر الوظيفية، وخاصة في مجالات الإدارة الاستثمارية والتسويق الدولي.

5. تصميم خريطة استثمارية واضحة المعالم تتضمن المناطق

والقطاعات ذات الأولوية في جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

6. تحسين البنية التحتية المعلوماتية داخل المنطقة الحرة لتوفير بيانات كافية وموثوقة للمستثمرين، علاوة على بيع الأراضي بأسعار رمزية داخل المنطقة الحرة لجذب المستثمرين الأجانب.

7. تشجيع إقامة شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لتوفير فرص استثمارية جاذبة.

8. توفير جهاز إداري مرن تتوفر به خبرات محلية يكون قادراً على تسير المنطقة الحرة سرت وفق المعايير الدولية، وبعيداً عن الجهوية والقبلية.

9. تعزيز وتطوير العلاقات الخارجية مع المناطق الحرة العالمية والمؤسسات الدولية، بما يخدم أهداف وأغراض المنطقة الحرة سرت.

10. إطلاق حملات ترويجية محلية ودولية للتعريف بالمنطقة الحرة سرت لجذب المستثمرين عن طريق توضيح المزايا والتسهيلات والقوانين المنظمة لعمل المنطقة الحرة سرت.

قائمة المراجع:

- إبراهيم، محمد علي، تقرير لشركة Container company news تحليل مقارن لموانئ الحاويات العالمية الرئيسية، تحصل الباحث علي هذه المعلومات من موقع الجمعية العلمية للنقل، بتاريخ 2024/9/12.
- الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو)، الإدارة المركزية للتطوير والإصلاح الجمركي، مصلحة الجمارك، وزارة المالية، مبنى التطوير والإصلاح الجمركي، الدور الثالث، ميناء الإسكندرية، الباب السادس، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- أبومدينة، حسين مسعود (2021)، التحليل الجغرافي لأثر العوامل الجغرافية على نشأة وتشغيل ميناء سرت التجاري، مجلة أبحاث، العدد الثامن عشر، سبتمبر، كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا.
- أبومدينة، حسين مسعود وأبورميلة، سعد ابريك (2021)، الميناء اللوجستي كمدخل لتنويع الدخل في ليبيا، دراسة حالة ميناء مصراتة البحري، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، ديسمبر، العدد السادس6.
- الأعوج، سعد أحمد (2021)، الإدارة اللوجستية وجودة الخدمات في الموانئ الليبية، دراسة حالة ميناء المنطقة الحرة مصراته وميناء الشركة الليبية للحديد والصلب، مجلة مسارات علمية السنة 1 عدد خاص بالمعهد العالي لتقنيات علوم البحار، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لتكنولوجيا علوم البحار، صبراتة، ليبيا.
- بلعمري، خالدة و بوسري، كنزة (2019)، دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات.
- بلقاسم، بن علال ومريم، شعنبي وشهرزاد، بورواش (2019)، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد5، العدد 2، الجزائر.
- بالهادف، رحمة والسعدي، عياد (2016)، أهمية المناطق الحرة الصناعية كمدخل لتحقيق التنوع الاقتصادي في الدول العربية النفطية الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، سحبت من الموقع http://e-biblio.univ-mosta.dz/handle/123456789/7596
- حسين، معاوية أحمد (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جامعة ظفار.
- حراث زينب (2018)، دور المناخ التنظيمي في تعزيز الإبداع بالمنظمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر. سحبت من الموقع http://dspace.univ,djelfa.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/332
- الحموري، محمد عدنان (2024)، الاستثمارات وأثرها على التنمية الاقتصادية، المنطقة الحرة بمدينة صحار بسلطنة عُمان(نموذجاً) المجلد 44، العدد 1، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا.
- زيادي، محمد وخامرة، الطاهر (2021)، تأثير عوامل نجاح نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) على عمليات إدارة المعرفة، دراسة ميدانية في الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بورقلة، مجلة الباحث، المجلد 21(01)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.
- السيد، سميرة عاشور (2020)، نشأت وتطور فكرة المناطق الحرة، دراسة ميدانية بورسعيد، العدد الخامس عشر، مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد، جمهورية مصر العربية.
- الشريف، إيهاب منصور أحمد إبراهيم (2022)، أثر دعم الإدارة العليا على تحسين جودة الأداء المؤسسي، دراسة ميدانية بالتطبيق على جامعة القاهرة والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية، العدد الاول، المجلد الثالث عشر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.
- عاشور، مرزيق (2017)، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، تجارب مختارة، الملتقي الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر.
- العياشي، زرزار وكريمة، عياد (2018)، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، تجارب دولة، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 3 ديسمبر، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- الفارسي، عز الدين سعيد إبراهيم وإسماعيل، أحمد (2021)، أثر المنطقة الحرة بمصراتة على التنمية الاقتصادية في ليبيا فرص وتحديات، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، جامعة قناة السويس.
- فرج، عائشة محمد احميدان (2016)، الاستثمار الأجنبي المباشر ودورة في تنمية الاقتصاد الليبي، المجلد السابع، العدد الأول، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة الإسماعلية، جامعة قناة السويس.

– قانون رقم (9) لسنة 2000م، بشأن تنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة، صدر في سرت الموافق 1 الربيع 1430 ميلادية.

– القذافي، خليفة المبروك وبن سعود، منير محمد (2025)، أثر الخدمات اللوجستية على أداء ميناء المنطقة الحرة مصراتة، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الخامس لتكنولوجيا علوم البحار، مجلة صبراتة للعلوم البحرية والشاملة.

– قطاطي، نوري علي محمد والكامل، حسن الطاهر (2025)، المناطق الحرة وتجارة العبور في ليبيا (الواقع والمأمول)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الخامس لتكنولوجيا علوم البحار، مجلة صبراتة للعلوم البحرية والشاملة.

– لبعل، فطيمة (2012)، المناطق الحرة ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

– منال، سيساوي ومروة، تريعيه (2012)، الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الحرة، دراسة تجارب بعض الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة 08ماي 45 قالمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

– منور، وسرير (2003)، مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، الملتقي الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، الجزائر.

- Alzyoud, A. s, Oqla (2021), Arab Free Zone and their impact on the host country's development, Journal of Economic Administrative and legal sciences, Volumes 5, Issue 5, Jordan Free and Development Zone Group.

- UNCTAD (2009), World Investment Report Transnational Corporation, Agricultural production and Development, New York.

- World Bank (1999), The Role of Foreign Direct Investment in Development, Development Committee Meeting, Washington.

- World Trade Organization (2023), world trade statistical Review, htt;//www.wto.org.

- UNCTAD(2019),UN Trade and Development, world investment Report, special Economic zone. htt;//www unctad.org.

- MA ward Consulting Engineers and Royal Haskoning, Sirte Commercial Harbor Design of Land-based Works 2002.

- Nunnlly, J.C & Bernstein, I.H (1994), Psychometric theory (zrd ed), New York; Mc Geaw Hill.